



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

---

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2011 - العدد: 18

---

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 11 صفر 1433  
الموافق 05 جانفي 2012

# فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين ..... ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين  
المنعقدة يوم الخميس 11 صفر 1433  
الموافق 05 جانفي 2012

السيد قادة بن عودة: بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة،  
السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الداخلية والجماعات  
المحلية ونصه كالتالي:

بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة،  
طرحتم انشغالا إلى السيد الوزير الأول حول  
إمكانية إدماج أعوان الإدارة والنظافة العاملين في  
إطار الشبكة الاجتماعية على مستوى البلديات.

وردا على هذا الانشغال، أوضح السيد الوزير  
الأول أن السلطات العمومية قد نظمت عدة عمليات  
توظيف من أجل تحسين مستوى تأطير  
الجماعات المحلية، شملت على الخصوص توظيف  
مهندسين في عدة تخصصات (الهندسة المدنية،  
الإعلام الآلي والهندسة المعمارية) ومتصرفين  
ومحاسبين إداريين.

وفي هذا الصدد، لا يساورنا أدنى شك أن  
المبادرات ستساهم في تحسين الحكم الراشد في  
تسيير بلدياتنا، غير أنه تنبغي الإشارة إلى أن معايير  
تأطير الجماعات المحلية تختلف عن المعايير  
المعمول بها في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار  
أن غالبية الخدمات العمومية المنوطة بالبلديات  
كالحالة المدنية وتسيير المساحات الخضراء  
والصيانة والنظافة يتولاها أعوان التنفيذ.

وعليه، ندعو سيادتكم إلى ضرورة التفكير في  
إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه الوضعية،  
ولاسيما من خلال السماح للبلديات باستحداث  
مناصب شغل دائمة أو مؤقتة عن طريق توظيف  
متعاقدين، مقابل مرتبات ملائمة، وذلك بمناسبة

الرئاسة: السيد كمال بوناح، نائب رئيس  
مجلس الأمة.

### تمثيل الحكومة:

– السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛  
– السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛  
– السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛  
– السيد وزير البريد وتكنولوجيا الاتصالات  
والإعلام؛  
– السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

### افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن  
الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛  
الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛  
يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من  
الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء مجلس الأمة  
وتتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى  
أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إن، استنادا إلى أحكام المادة 134 من الدستور،  
والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم  
99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي  
الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات  
الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من  
النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع  
إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الردود عليها.  
وبداية، أحيل الكلمة – بدون إطالة – إلى السيد  
قادة بن عودة لطرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع  
الداخلية والجماعات المحلية، فليفضل مشكورا.

الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية، مهندسين في الإحصاء، الإعلام الآلي، متصرفين حائزين على شهادة الليسانس في الحقوق، العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والمالية ومحاسبين إداريين.

أما فيما يخص إمكانية إدماج أعوان الإدارة وأعوان النظافة العاملين في إطار الشبكة الاجتماعية على مستوى البلديات، فإن عملية إدماج هؤلاء الأعوان مرتبطة بتوفر المناصب المالية على مستوى الهيئة المستخدمة من جهة ونجاح المعنيين في مسابقات التوظيف المنظمة لهذا الغرض من جهة أخرى.

وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن مصالح الوظيفة العمومية سمحت مؤخرا للأعوان الموجودين في حالة نشاط بالمشاركة في مسابقات التوظيف التي تنظمها إداراتهم المستخدمة، شريطة استيفائهم لشروط الالتحاق بالمناصب المراد شغلها.

يندرج هذا الإجراء ضمن مراجعة الإطار التنظيمي للتوظيف المعمول به حاليا، وضمن هذا المسعى وجه السيد الوزير الأول تعليمة بتاريخ 11 أبريل 2011 إلى مختلف القطاعات، تهدف إلى إضفاء المرونة على إجراءات التوظيف بعنوان الوظيفة العمومية وتكييفها مع الحقائق الوطنية ومتطلبات التنمية المحلية وتحسين المرفق العام.

وقد كلف بهذا الصدد فوج عمل وزاري مشترك لتحضير مشروع مرسوم يقنن إجراءات التوظيف في مناصب الوظيفة العمومية وإعطاء تسهيلات للأشخاص المستخدمين في إطار مختلف صيغ التشغيل.

تلكم هي - السيد عضو مجلس الأمة - بصفة عامة مجمل عناصر الإجابة حول الانشغال الذي تفضلتم بطرحه؛ أشكركم على حسن الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد قادة بن عودة هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ شكرا، لا تعقيب لدى السيد عضو مجلس الأمة وهذا يعني أنه قد اقتنع برد

إعداد مخططات التسيير السنوية.

إن هذه المبادرة ستساهم في تحسين نوعية الخدمات العمومية وترقية صورة البلديات، بصفقتها المؤسسة القاعدية، التي تتكفل بانشغالات المواطن اليومية، من جهة، وكذا زرع الأمل لدى المئات من الشباب العامل في إطار الشبكة الاجتماعية، قصد دعوتهم لبذل المزيد من الجهد لانخراطهم في هذا التوجه، من جهة ثانية.

تقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد قادة بن عودة والكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيد قادة بن عودة،

تفضل السيد قادة بن عودة بطرح انشغاله حول الإشكالية المتعلقة بإمكانية إدماج الأعوان الإداريين وأعوان النظافة التابعين للبلديات والعاملين في إطار الشبكة الاجتماعية، كما تطرق أيضا إلى الجانب المتعلق بتحسين مستوى تأطير الجماعات المحلية، من خلال عملية التوظيف المختلفة التي استفادت منها الولايات؛ ردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

فيما يتعلق بتحسين مستوى تأطير الجماعات المحلية، تجدر الإشارة إلى أن دائرتنا الوزارية قد نظمت عدة عمليات توظيف، الهدف منها هو تدعيم التأطير الإداري والتقني على مستوى هذه الجماعات ولا سيما البلديات والدوائر؛ وبهذا الصدد تم تخصيص 9.200 منصب مالي من أجل توظيف إدارات جامعية في مختلف التخصصات: في

سنة خبرة، الأمر الذي يجعلهم اليوم يتساءلون لو سويت وضعيتهم سابقا في رتبة متصرف بلدي رئيسي.

ولهذه الأسباب ومن أجلها، نتساءل عن العدد المتبقي منهم ووضعيتهم وماذا تنوي السلطة الوصية عمله تجاههم، بعد كل هذه المدة التي قضوها في خدمة الدولة، سيما وأن هناك مطالب واحتجاجات تحركت هنا وهناك لهذه الفئة لرد الاعتبار لها، في إطار سلسلة الإصلاحات المتوقعة في القوانين الأساسية الخاصة بكل القطاعات، بهدف تسوية الأوضاع العالقة وتسريح الحياة المهنية العادية لكل الأعوان، وكل هذا يساهم في تلطيف الأجواء الاجتماعية والتقليل من النزاعات؛ وبالتالي نصل إلى المساواة بين كل القطاعات في المعاملة.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مسعود العيفة والكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيد كمال بوناح، أنا أرد على صاحب السؤال وليس على من تفضل بطرحه وهو مشكور.

ردا على السؤال الذي تفضل به السيد كمال بوناح، عضو مجلس الأمة والمتعلق بتسوية وضعية المستشارين التقنيين في إطار القانون الأساسي الخاص بأعوان الجماعات المحلية، يشرفني بهذه المناسبة التي أتاحت لي، أن أتقدم أمام هذا المجلس الموقر بالتوضيحات التالية:

لقد أنشأ المرسوم التنفيذي رقم 96-61، المؤرخ في 27 جانفي 1996، منصب مستشار تقني لدى

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، ونبقى دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد مسعود العيفة لطرح سؤال شفوي نيابة عن زميله السيد كمال بوناح، فليفضل مشكورا.

**السيد مسعود العيفة (نيابة عن السيد كمال بوناح):** شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي، سؤال شفوي موجه إلى السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية.

طبقا للمادة 134 من الدستور، والمادتين 71،68 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999م، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي، وهو يخص وضعية ومصير ما يقارب 1.500 إطار، تم توظيفهم في العشرية السوداء على مستوى البلديات والولايات كمستشارين تقنيين في جانفي 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-61.

ثم تلتها تعليمة وزارية صنفت هذه الفئة ضمن العقود غير محددة المدة.

وبالرجوع إلى التشريع العام في الجزائر، العقود غير المحددة المدة المطبقة على المهن تعتبر مهنا دائمة وتعطي لصاحبها مبدأ الحق المكتسب. وأمام السابقة القانونية التي اتخذتها بعض البلديات، بفتح مسابقات لتوظيف البعض منهم كمتصرفين إداريين بغرض تسوية وضعيتهم، فإن الباقي الكبير منهم مازال في وضع مهني مجهول، فلا الحق في التثبيت أي (الترسيم سابقا) ولا الحق في الترفيع في الدرجات ولا حتى الحق في الترقية في الرتب، باعتبارهم اليوم يحوزون أقدمية 15

وهكذا يسعدني اليوم أن أخبركم بأن التسوية النهائية لوضعية الإطارات المعنية قد فصلَ فيها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-344، المؤرخ في 20 سبتمبر 2011 - يعني مؤخرًا - والمتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات المحلية، الذي ينص على إدماجهم كموظفين دائمين ومرسمين على مستوى إدارة الجماعات المحلية الولائية والبلدية.

ولكي يتم هذا الإدماج في مختلف الشعب التي أحدثها القانون الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الإقليمية وفي الرتب الموافقة، تم الاعتماد على أساسيين اثنين:

- الشهادة التي يحوزها المستشار التقني.
- مستوى راتبه الحالي.

وبهذا الخصوص سيتم إدماج المستشارين التقنيين لدى رؤساء المجالس الشعبية البلدية في رتبة متصرف أو إحدى رتب مساعد مهندس دولة، مفتش أو مفتش رئيسي للنظافة والصحة العمومية والبيئة.

أما المستشارون التقنيون لدى الوالي، فسيتم إدماجهم في رتبة متصرف رئيسي، أو إحدى رتب مهندس رئيسي، أو مفتش قسم النظافة أو الصحة العمومية والبيئة.

وتجدر الإشارة في الختام إلى أن إدماج المستشارين التقنيين سيتم على غرار جميع الموظفين ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2008.

وسيؤخذ بعين الاعتبار كل سنوات العمل منذ التوظيف في منصب مستشار تقني في رتبة الاستقبال. تحسب هذه السنوات للترقية في الرتبة والتعيين في المناصب العليا، إضافة إلى أنه يعاد ترتيب المستشارين التقنيين في الدرجة الموافقة حسب المدة الوسطى، أشكركم على حسن الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أوضح فقط أنه فعلا السيد كمال بوناح هو صاحب السؤال الشفوي وهو المتحدث أمامكم، ولما كلفت برئاسة أشغال هذه الجلسة، فإنه تعذر علي طرح

الجماعات المحلية، وبالضبط لدى الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي، وقد فتح التوظيف لشغل منصب مستشار تقني لدى الوالي على أساس المتحصلين على شهادة الدراسات العليا في التعليم العالي، وتم تصنيفهم استنادا لرتبة متصرف إداري رئيسي. أما منصب المستشار التقني لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي فقد تم التوظيف على أساس شهادة الليسانس أو شهادة مهندس، وتم تصنيفهم استنادا لرتبة متصرف إداري، وهكذا فقد تم توظيف ما يقارب 6.000 إطار بصفة متعاقدين، وقد عمدت الإدارة المحلية على إدماج عدد من المستشارين التقنيين، من خلال مشاركة المعنيين في مسابقة الوظيفة الخارجية التي كانت تنظمها الولايات والبلديات، وقد تم بهذه الطريقة إدماج العديد من المستشارين التقنيين في الأسلاك المشتركة برتبة متصرف رئيسي، ومتصرف، غير أن البعض منهم لم يستفد آنذاك من هذه الإجراءات لعدة أسباب نذكر منها:

(1) العدد المحدود من المناصب المالية الشاغرة المخصصة للتوظيف الخارجي، على مستوى الإدارة المحلية.

(2) العجز المالي لأغلب البلديات، وبالتالي عدم التمكن من إنشاء مناصب مالية جديدة لتنظيم مثل هذه المسابقات.

(3) إحترام مبدأ التساوي في الالتحاق بالوظيفة العمومية أمام المواطنين، فمسابقات التوظيف الخارجية المنظمة من قبل الجماعات المحلية مفتوحة لكل المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية، مما يزيد من المنافسة ويقلل من حظوظ نجاح المستشارين التقنيين في هذه المسابقات.

وفي كل الأحوال، فإنه إلى غاية 31 ديسمبر 2007، لم يتبق سوى 888 مستشارا تقنيا موزعين كما يلي:

- 97 مستشارا لدى الولاية.

- 255 مستشارا لدى الدوائر.

- و536 مستشارا لدى رؤساء المجالس الشعبية البلدية.

بإقامة نقاط بيع أو حانات داخل المدن أو قرب المجمعات السكنية، وذلك حماية لأمن وطمأنينة وراحة المواطنين؟ شكرا معالي الوزير. وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد فخار، والكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

### السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيد محمد فخار.

أشكر السيد عضو مجلس الأمة على هذا السؤال الهام والذي تفضل بطرحه بخصوص انتشار ظاهرة بيع واستهلاك المشروبات الكحولية. أود في البداية أن أذكر بأن بيع المشروبات الكحولية هو نشاط مؤطر بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الردعية، ليس فيها مجال للتأويل أو التفسير، ويؤدي عدم احترامها إلى عقوبات صارمة إدارية كانت أو جنائية، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بما يلي:

– الأمر رقم 75-26، المؤرخ في 17 جوان 1975، المتعلق بقمع السكر العمومي وحماية القصر ضد تناول الخمر.

– الأمر رقم 75-41، المؤرخ في 14 أكتوبر 1975، المتعلق ببيع المشروبات.

– المرسوم رقم 65-252، المؤرخ في 29 أبريل 1965، المتعلق بمنح رخص بيع المشروبات.

– المرسوم رقم 75-60، المؤرخ في 29 أبريل 1975، المتعلق بالمناطق المحمية.

تخضع ممارسة هذا النشاط إلى ترخيص يمنحه الوالي المختص إقليميا، على أساس ملف يستفي الشروط الملزمة في هذا المجال، والتي

سؤالي، ولهذا ناب عني زميلي السيد مسعود العيفة وهو مشكور؛ وبالمناسبة أسأله هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ شكرا للسيد مسعود العيفة، أنا ألاحظ أنه لا يوجد تعقيب وبالتالي لا يوجد رد على التعقيب، فالتوافق حاصل بين الطرفين، لما تكون شروحات السيد الوزير وافية.

شكرا، ونبقى دائما مع قطاع الداخلية والجماعات المحلية والكلمة للسيد محمد فخار لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

**السيد محمد فخار:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس الجلسة المحترم، معالي السادة الوزراء الأفاضل والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بمناسبة حلول السنة الجديدة، أقدم لكم أحر التهاني، متمنيا من الله سبحانه وتعالى أن يجعلها سنة خير وأمن وأمان لبلادنا إن شاء الله.

سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية.

يضمن الدستور حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه، وهو ما تسعى إلى تجسيده ميدانيا مختلف أسلاك الأمن بصفة دائمة، ولكن من الأسباب التي تغذي العنف وتمس من راحة المواطنين، الانتشار الواسع والرهبان للمشروبات الكحولية عبر التراب الوطني.

سؤالي، معالي الوزير، هو:

أ – ما هو تفسيركم – معالي الوزير – لظاهرة انتشار بيع واستهلاك المشروبات الكحولية في المدن والأحياء، بترخيص وبدون ترخيص؟

ب – ماهي الإجراءات المتخذة والتعليمات الموجهة للسادة ولاة الجمهورية، لعدم الترخيص

لهذا الغرض.

تلكم هي - السيد عضو مجلس الأمة - أهم عناصر الإجابة التي أردت أن أبتها حول هذا الموضوع، أشكركم على حسن الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد فخار، هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد محمد فخار:** شكرا.

أولا أشكر معالي الوزير على هذا الرد، حقيقة هناك قوانين ونصوص في بلادنا تحدد كيفية بيع أو استهلاك هذا المشروب أو هذه المشروبات الكحولية، التي هي في الحقيقة مرفوضة ومنبوذة من طرف أغلبية الجزائريين وهم لا يتعاملون بها، وهي أساس القتن والإجرام؛ ونحن نأسف عندما نقرأ في الصحف الوطنية - من حين لآخر - أن هناك مخمورين يهاجمون بعض الإقامات الجامعية مثلما وقع في الإقامة الجامعية بأولاد فايت، في العائلات، وحتى مركز الأمن لبوسماعيل، بولاية تيبازة تم مهاجمته من طرف مخمورين بالأسلحة البيضاء، وما إلى ذلك من الحالات التي تقع هنا وهناك ونحن في غنى عنها؛ فإن الترخيص - معالي الوزير - الذي يقدم من طرف السادة الولاية أظن أنه في كثير من الأحيان لا يحترم النصوص القانونية أو هذه الإجراءات القانونية التي ذكرتموها، لماذا؟ لأن ما وقع لغرداية وكما طلب منكم من طرف المجتمع المدني خاصة المشايخ والأئمة والأعيان في ولاية غرداية بغلق نقطة البيع هذه والتي كانت متواجدة بمدخل مدينة غرداية وفي تجمع سكاني جديد وطريق وطني؛ يعني عدم احترام هذه النصوص يجعلنا نقول يمكن أن هناك ضغوطا على السادة الولاية لإقامة هذه المحلات وهذه الحانات التي تمس شرف الأمة وتثير الهلع والإجرام والعنف والقلق لدى السكان، لذا فإنني أستسمحكم - معالي السيد الوزير - لأرفع إليكم تشكرات المجتمع المدني من مشايخ

تهدف أساسا إلى حماية الجوار من كل أشكال التجاوزات التي من شأنها المساس بالصحة العمومية والسكينة العمومية والأمن والنظام العام. ذلك هو النظام القانوني المعمول به ببلادنا، وكإجراء وقائي، أقرت النصوص القانونية السالفة الذكر عدة تدابير رقابية، تتمثل أساسا في التحقيق التأهيلي الخاص بطلب رخصة الاستغلال وكذا ملاءمة المحل واستجابته للشروط المطلوبة، ولا سيما احترام المناطق المحمية كالمؤسسات التربوية وأماكن العبادة والمقابر والمستشفيات والثكنات والمرافق التابعة لها.

الهدف من كل هذه التدابير هو الحفاظ على النظام العام والأمن والنظافة والسكينة العمومية. أتطرق الآن إلى ما وصفه السيد عضو مجلس الأمة، بانتشار هذه الظاهرة وهو أمر مرده الكسب السريع وجني الأرباح الطائلة ولكن مصالح الأمن تسهر على محاربتها بكل الوسائل المتوفرة، من خلال:

- فرض احترام تطبيق اللوائح والتنظيمات المسيرة لهذا النشاط، بتكثيف مراقبة أماكن البيع والاستهلاك، وفي حالة المخالفة مراسلة الجهات المعنية لمباشرة إجراءات الغلق.

- القيام بعمليات المداهمة والدوريات الوقائية لمحاربة كل أشكال البيع غير المرخص أو عمليات المضاربة، حيث يلجأ بعض المواطنين إلى استغلال المستودعات أو المخازن لممارسة هذا النشاط؛ وهكذا بلغت القضايا المسجلة بخصوص قمع ومحاربة نقاط البيع بدون ترخيص للمشروبات الكحولية 445 قضية سنة 2010، تم على إثرها حجز عشرات الآلاف من قارورات الخمر وتقديم المخالفين إلى العدالة تطبيقا للنظام المعمول به.

- كما بلغت وتيرة قمع استهلاك المشروبات الكحولية مستويات أعلى، ولاسيما على مستوى السياقة في حالة سكر، إذ سجلت مصالح الأمن خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ما يعادل 1.500 جنحة عن طريق استعمال وسائل حديثة تستعمل



وأعيان وجمعيات ومنتخبين محليين بولاية غرداية على تدخلكم الصائب وغلقت هذا المقر أو هذه الحانة، أو نقطة البيع هذه، وهم يطلبون منكم إلغاء الترخيص، لأن الغلق يمكن أن يكون مؤقتا، أما إلغاؤه فيكون نهائيا، نحن نريد أن تبقى هذه المنطقة نظيفة، لا يجوز أن يكون فيها ما يثير قلق السكان وحتى في وسط غرداية - معالي الوزير - توجد حانة يجب أن تغلق أو أن تحول إلى مكان آخر، لأن هذه الأمور التي تكون أمام الملاء - كما منعها القانون الجزائري - يمكن أن تؤدي بالمرهقين والشباب إلى اقتناء هذه المشروبات ونحن نريد حماية شبابنا ومرهقين من هذه السموم التي لا تشرفنا أبدا وتؤدي بهم إلى الهلاك وبالتالي إلى هلاك المجتمع.

إن، أشكركم - معالي الوزير - على ردكم وعلى مواقفكم الصارمة، ونحن بدورنا نريد دائما أن تكون في أوساط مواطنينا في كل ربوع الجزائر الطمأنينة والسكينة واحترام حقوق الغير، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد فخار والكلمة للسيد الوزير مجددا للرد على التعقيب.

**السيد الوزير:** أنا موافق السيد العضو في كل ما تفضل به، وفيما يخص طلبه والمتمثل في إلغاء الرخصة نهائيا، فإننا سوف ندرسه وإن شاء الله سنجد له الحل عن قريب وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، آخر سؤال شفوي يخص قطاع الداخلية والجماعات المحلية في هذه الجلسة هو للسيد جمال قيقان، فليفضل مشكورا.

**السيد جمال قيقان:** شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم، أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، معالي السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية وهذا نصه: لوحظ في السنوات الأخيرة انتشار رهيب للتجمعات السكنية ذات النمط الفوضوي والقصديري، خاصة في الأماكن الحضرية كالمدين الكبرى، حيث نجم عنها ظهور عدة آفات اجتماعية خطيرة، منها الأمراض المعدية، السرقة، الإجرام، المخدرات... إلخ، كما شوهد النمط العمراني لمدننا.

وأصبح هؤلاء السكان يمثلون عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، مما تطلب إنجاز سكنات لائقة ومحترمة لصالحهم، لكن الملاحظ أن هناك من أصبح منهم يرفض حتى هاته السكنات المحترمة وقام بأعمال شغب بالرغم من كل ما وفرته له الدولة وبالمجان.

في الأخير - سيدي الوزير - ماهي الإجراءات الصارمة التي تقوم بها وزارتك والموجهة إلى الجهات المعنية، لمنع انتشار هذه البناءات الفوضوية مستقبلا، وخاصة أنها في تنامي مستمر وتسير بوتيرة سريعة، خاصة في الظرف المميز الذي تمر به البلاد.

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد جمال قيقان والكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

بعد إخلائها وتسييجها، لأفواج الحرس البلدي بنظام حراسة دائم وكذا مصالح الأمن المختصة إقليمياً، للقيام بدوريات تفقد يومية بغرض إحباط أية محاولة احتلال القطع الأرضية أو المساس بالأوعية المذكورة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن عمليات إعادة الإسكان منذ سنة 2004 إلى غاية شهر سبتمبر من السنة الجارية، قد سمحت بالقضاء على 151 موقعا للبنىات الفوضوية، بما فيها السكنات الهشة المشيدة داخل بعض مقابر الولاية، كمقبرة العالية التي كانت تقطنها 15 عائلة، بحيث رحلت جميعها وتم استرجاع مساحة قدرها 2.5 هكتار، ستهايا كتوسعة للمقبرة.

أمثلة أخرى: مواقع شيدت داخل مرافق رياضية كملعب 20 أوت ببلوزداد وملعب 01 نوفمبر بالحرش وملعب عمار حمادي ببولوجين وملعب زيوي بحسين داي، التي تم ترميمها جميعا بعد استرجاعها لتأدية الغرض المنشأة من أجله.

تلاحظون - أيتها السيدات، أيها السادة - حجم المشاكل التي تواجه السلطات العمومية، وتضاف إليها طلبات السكن الهائلة التي تتناسب مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان.

هذا يعني أنه ليس هناك حلول سحرية أو نتائج مؤكدة يحصل عليها في حينها، في انتظار إنجاز وتسليم مئات الآلاف من السكنات المسجلة في مختلف المخططات الوطنية للإنعاش.

ويجدر التنويه بأن عملية القضاء على السكن الهش على مستوى ولاية الجزائر وحدها، قد مكنت منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا من إعادة إسكان 69.550 عائلة على النحو التالي:

- 24.983 عائلة أعيد ترحيلها لسكنات اجتماعية.  
- 4.698 عائلة أعيد ترحيلها لسكنات تساهمية.  
- 22.049 عائلة أعيد ترحيلها لسكنات عدل (AADL).

- 11.621 عائلة أعيد ترحيلها لسكنات ترقية.  
- 4.399 عائلة أعيد ترحيلها في إطار السكن الريفي.

السيد جمال قيقان.

السؤال الذي تفضل به السيد عضو مجلس الأمة يتعلق بعملية القضاء على الأحياء القصديرية بالمراكز الحضرية الكبرى ولاسيما على مستوى ولاية الجزائر وترحيل قاطنيها إلى سكنات لائقة والعمل على منع انتشارها مجددا، ردا على ذلك يشرفني أن أذكر مجلسكم الموقر بأن مشكل السكن غير اللائق والأكوخ والبنىات الفوضوية، كان دوما محل اهتمام السلطات العليا للبلاد، ولاسيما عناية فخامة السيد رئيس الجمهورية، الذي أعطى تعليمات محددة للقضاء عليها منذ عهدته الأولى على رأس البلاد، كما أنه يتابع شخصيا تنفيذها؛ وهكذا فإن ولاية الجزائر الأكثر عرضة لهذه الظاهرة، باشرت منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا عمليات إعادة الإسكان، تهدف إلى القضاء على الأكوخ والبنىات الفوضوية والسكنات الجاهزة التي أنجزت إثر زلزال 21 ماي 2003، مع تسطير برنامج لهدم البنىات الآيلة للسقوط، قصد تخفيف الضغط السكاني الذي تعرفه بعض الأحياء الشعبية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

وقد تم سنة 2007 إحصاء شامل لقاطني الأحياء القصديرية المنتشرة عبر إقليم كل بلديات الولاية وأدت النتائج إلى ضبط قائمة لا يقل تعدادها عن 55.000 عائلة معنية بعملية إعادة الإسكان؛ وهكذا شرعت ولاية الجزائر في تطبيق مخطط لإعادة الإسكان على مراحل؛ وقد سمح بإزالة الأحياء الفوضوية نهائيا، واسترجاع أوعية عقارية لاحتواء مشاريع وبرامج عمومية كالسكن والمدارس والجامعات ومؤسسات الصحة الجوارية ومقرات لمؤسسات إدارية وتكوينية ومؤسسات ذات طابع سيادي مع تخصيص فضاءات خضراء لراحة العائلات والحد من الضغط السكاني الذي قد ينجم عن إنجاز مشاريع سكنية جديدة في قلب النسيج العمراني كحي الزعاطشة ووادي كنيس وحي داود مختار.

وفي انتظار تجسيد البرنامج المسطر، أسندت ولاية الجزائر مهمة حراسة هذه الأوعية العقارية

450.000 سكن مخصص للقضاء على البنايات الهشة ولا يستفيد منه أشخاص آخرون، لأن هذه الوضعية قد نجمت عنها مشاكل ببعض المدن لأننا كنا نقتطع من السكنات المخصصة للمواطنين قسطا نخصصه لهذه الفئة وقد قيل لنا كيف نمنح سكنات لأشخاص تواجدوا بمنطقة منذ ثلاث سنوات أو أربع بدلا من منحها لمواطنين آخرين قد أودعوا طلباتهم منذ عشرات السنين وهم إلى غاية الآن في الانتظار. لهذا الغرض فرقنا ما بين البرنامج المخصص لمحاربة البنايات الفوضوية وإعادة الإسكان، بينما البرنامج العادي خصص لفائدة جميع المواطنين وهو حوالي 3/2 من الحجم الكامل، أي من بين 2 مليون سكن توجد 500.000 للبناء الهش وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، والآن ننتقل إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والكلمة مباشرة للسيد عبد الله بن التومي لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

**السيد عبد الله بن التومي:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السادة الوزراء المحترمون،  
زميلاتي، زملائي الأفاضل،  
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أود أن أبدأ سؤالتي بحديث شريف «أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد».

صحيح أن الدولة تبذل مجهودات جبارة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والبيداغوجي، سواء من حيث الهياكل البيداغوجية أو الإيواء أو من حيث محاولة رفع المستوى التعليمي والبيداغوجي نحو الطلبة، وتوفير التأطير القادر على الوصول بجامعتنا إلى مصاف الجامعات الكبرى؛ وصحيح أيضا أن الدولة ركزت اهتمامها

تلكم هي المجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة والتي ينبغي مواصلتها في مجال تحسين معيشة المواطنين، كما لا يمكن أن يغيب عن أعيننا بأن ظاهرة السكنات الهشة وغير اللائقة تعرفها العديد من دول العالم، والتي فضلت بعض الأنظمة السكوت عليها بدون الالتفات إلى مصير من يقطنها.

إن بلدنا يقوم بسياسة جادة وطموحة للقضاء على هذه الظاهرة الناجمة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها كل الدول التي تسير في طريق النمو، أشكركم على حسن الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، وأسأل السيد جمال قيقان هل لديك تعقيب على ما جاء به السيد الوزير في رده؟

**السيد جمال قيقان:** نشكر السيد الوزير على الإجابة المفصلة، لكن لدي ملاحظة بسيطة - سيدي الرئيس - هو أن هذه البنايات الفوضوية انتشرت في أغلب المدن الجزائرية وليس في الجزائر العاصمة فقط، والملاحظ - كما قال معالي الوزير - هو الحفاظ على الأوعية العقارية، عند هدم هذه البناءات الفوضوية وشكرا سيدي الوزير مرة ثانية.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد جمال قيقان، والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد الوزير:** لقد ركزنا في ردا على مدينة الجزائر التي نعتبرها البوابة للعاصمة وبوابة كل من يدخل الجزائر، وهي أيضا المدينة التي يتواجد بها أكبر عدد من البنايات، لكن أعلم الأخ بأن برنامج السكن فيه قسط مخصص مباشرة لإزالة السكن الهش والبنايات الفوضوية، وهو قسط خارج عن نظام السكن الاجتماعي أو الصيغ الأخرى من السكنات المدعمة من طرف الدولة. إذن، في إطار المخطط الخماسي الحالي هناك

**السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،  
السيد عضو مجلس الأمة،  
إسمحوا لي بداية أن أشكر السيد عبد الله بن التومي، عضو مجلس الأمة على سؤاله الذي يطرح فيه مسائل تتعلق بالتكوين في التدرج وما بعد التدرج المتخصص في الجامعات الجزائرية.  
وأود في المقام الأول أن أشير إلى أن مدونة الشهادات الجامعية لما بعد التدرج في النظام الكلاسيكي تشمل شهادة الماجستير ودبلوم مابعد التدرج المتخصص (DPGS) وشهادة دكتوراه العلوم.

أما مدونة الشهادات الجامعية في النظام الجديد فهي شهادة الليسانس المتوجة للطور الأول وشهادة الماستر المتوجة للطور الثاني وشهادة الدكتوراه المتوجة للطور الثالث.

وبخصوص دراسات ما بعد التدرج في النظام الكلاسيكي، فقد أقدم القطاع، عملا بتوصيات الندوة الوطنية للجامعات التي التأمّت في 27 مارس 2011 على زيادة عدد مناصب التكوين المفتوح في الماجستير وما بعد التدرج المتخصص، حيث وافقت اللجنة الوطنية للتكوين في الدكتوراه بعد دراسة العروض المقدمة من المؤسسات الجامعية على تأهيل 562 تكوينا في الماجستير و19 تكوينا في مابعد التدرج المتخصص، وتم لهذا الغرض فتح 6.000 منصب في الماجستير، وهذه هي مناصب التكوين الجديد برسم السنة الجامعية 2011-2012، وللعلم فإن الالتحاق بالتكوين لنيل شهادة الماجستير يتم عن طريق إجراء مسابقات وطنية، في حين يتم تنظيم التكوين لنيل دبلوم الدراسات مابعد التدرج المتخصص بناء على طلبات القطاعات المستعملة.

إن تحديد أية شروط تكميلية للمشاركة في مسابقات الماجستير، يندرج طبقا للأحكام الواردة في المواد 13، 14 و 15 من القرار رقم 03-90، المؤرخ

حول التعليم التدرجي وما بعد التدرج، خاصة هذا الأخير سواء في نظامه الكلاسيكي أو نظامه الجديد (LMD)، وتجلي ذلك من خلال توفير عدد معتبر من المناصب في الماجستير أو الماستر، ولو أن ما يتم توفيره يبقى قليلا وغير كاف، غير أنه بالرغم مما سمعناه بأن الدائرة الوزارية للتعليم العالي أصدرت تعليمات بخصوص فتح المسابقات لجميع الطلبة المتخرجين بدون قيد أو شرط، فإننا أيضا سمعنا أن بعض الجامعات على مستوى الوطن فرضت شروطا مختلفة دون ما فرضته الجامعات الأخرى، وصلت حتى شرط السن أو معدل معين أو غير ذلك وهو ما حرم الكثير من الطلبة من المشاركة، وعلى هذا الأساس أسأل معاليكم:

– ماهو عدد المناصب المفتوحة في الماجستير بنظاميه الكلاسيكي والجديد؟ وماهو برنامج الوزارة للرفع من عدد المناصب وفتح مزيد من المجال؟ وماهو حجم الطلبات المعبر عنها في هذا المجال؟  
– ماهي حقيقة الشروط المفروضة من الجامعات؟ ومامدى قانونيتها؟ وماهو موقف الوزارة من ذلك؟  
هناك أيضا قضية ما يسمى بشهادة التعليم ما بعد التدرج المتخصص (DPGS) والتي يعاني أصحابها من عدم الاعتراف بها، بالرغم من أن هذا النوع من التعليم يتم بالجامعة الجزائرية، وتحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فما هو حجم المتخرجين في هذا النوع من التعليم؟ ولماذا لا يتم الاعتراف بهذه الشهادة من طرف المصالح الإدارية أو الوظيف العمومي؟

وهل هناك إمكانية لمعادلتها مع شهادة الماجستير، أو حتى الاعتراف بها كشهادة تمكن صاحبها من التسجيل التلقائي في الماجستير؟  
ذلكم هو مضمون سؤال سيدي رئيس الجلسة، أشكركم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي، والكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي لتقديم الجواب، فليتفضل مشكورا.

أخرى، حسب الطلب المقدم للجامعة ومن هذا المنظور وعلاوة على أنه لا يمكن الحديث عن معادلة شهادة وطنية بشهادة وطنية أخرى، لا يمكن الكلام عن هذا، بل إن مصطلح المعادلة يطلق فقط على معادلة الشهادة الأجنبية بنظيرتها الجزائرية. فإن الأهداف المنوطة بالتكوين فيما بعد التدرج المتخصص، تختلف عن الأهداف المنوطة بالتكوين لنيل شهادة الماجستير، فالتكوين فيما بعد التدرج المتخصص يهدف إلى استكمال التكوين الأولي وتحسينه قصد تحسين مؤهلات المترشح وزيادة مهارته المهنية في إطار التكوين المستمر؛ أما التكوين لنيل شهادة الماجستير فيهدف أساسا إلى تعميق معارف الطالب وتدريبه على البحث وتحضيره لممارسة وظائف التعليم العالي والبحث العلمي؛ ويؤطر هذا النمط من التكوين أساتذة من المصنف العالي من ذوي الخبرة ويتم الالتحاق به - كما هو معلوم - عن طريق مسابقة وطنية.

وختاما وردا على ما ورد في ديباجة السيد العضو المحترم عن سؤالكم بخصوص التكوين في الماستر، أود أن أنهي إلى علمكم أن عدد عروض التكوين التي تم تأهيلها هذه السنة بلغت 727 عرضا، تغطي مختلف مجالات التكوين العالي وهو ما سمح بالتحاق ما يزيد عن 70.365 طالبا في الطور الثاني من هذا التكوين أي في الماستر، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد عبد الله بن التومي هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ فليفضل مشكورا.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، بداية أشكر السيد الوزير على هذه الأجوبة وعلى عناصر الرد التي جاء بها - والتي هي بطبيعة الحال - بناء على ما هو موجود في قوانيننا وفي نظمنا وفي تنظيمنا الساري المفعول.

في 12 أبريل 2003، المحدد لكيفيات تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين لنيل شهادة الماجستير. ومن أجل توضيح الأمور أكثر، فإن الوزارة لن تصدر أي قانون جديد، فالعملية محكومة بقانون تم استصداره سنة 2003 المحدد لكيفيات تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين، لنيل شهادة الماجستير ضمن مهام لجنة الامتحانات التي يخولها التنظيم المعمول به بصلاحيات واسعة، وتتمثل في وضع شروط تكميلية، لاسيما في بعض التخصصات التي تعرف أعدادا هائلة من المترشحين وتعد بالآلاف على غرار تخصصات - لا أريد أن أتطرق إليها - يقدر عدد المترشحين فيها أو لهذه الشهادة بالآلاف.

وبخصوص دبلوم مابعد التدرج المتخصص، فإنني أريد أن أؤكد على هذه النقطة الهامة جدا، مكرس كما - أسلفت - ضمن مدونة الشهادات الجامعية ومعترف به من طرف المديرية العامة للوظائف العمومي ومصنف بموجب المرسوم الرئاسي رقم 07-304، المؤرخ في 29 سبتمبر 2007، والمحدد للشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام رفع رواتبهم في الرتبة (13 أعطى حتى الرتبة) شأنه في ذلك شأن التكوينات الجامعية الأخرى؛ وسيدي رئيس الجلسة - إن سمحت لي - أريد أن أفتح قوسا يتعلق بالشهادات الجامعية فأنا شاكر للسيد العضو الذي طرح هذا السؤال وأريد أن أوضح شيئا هاما جدا، كل الشهادات التي تمنح من طرف الجامعات الجزائرية فهي مكرسة في القانون ومعترف بها في كل المؤسسات بدون استثناء، ولعله من المفيد التوضيح كذلك بأن التكوين فيما بعد التدرج المتخصص، ينظم بطلب من المؤسسات والهيئات التابعة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي، ووفقا للأهداف والاحتياجات المحددة في إطار الاتفاقيات التي تبرم لهذا الغرض بين مؤسسات التعليم العالي - بوصفها هيئات مكونة - والقطاعات الأخرى - بوصفها هيئات مستخدمة - وذلك وفق تعدادات تتغير بطبيعتها من سنة إلى

أكثر، وهناك مثال آخر أو منطلق آخر، كذلك عندما أتكلم عن شرط المعدل، نعود إلى العلم فالجامعة هي قاطرة العلم، لكن عند قراءتي للجريدة أجد أنها تشترط ألا يقل معدل الطالب من 11، طبعا لا عليه، أنا موافق، طبعا كل من يحوز على معدل 11، 12، 13 وينتقل إلى الماجستير مبروك عليه! لكن إن عدنا إلى العلم الذي ينبغي علينا احترامه بالدرجة الأولى كذلك أعطيكم مثالا:

لقد أنهيت دراستي منذ 20 سنة، وفي علوم التربية حسب نظرية (PIAGET) وأنتم تعرفون يقولون إن درجة الذكاء لا يمكن أن تقاس بنتيجة الامتحان لأنها في حد ذاتها لا تكون مقياسا ضروريا وقطعيا لقياس ذكاء البشر، يعني يمكن للحائز على دون المعدل (11) أن تكون لديه ظروف اجتماعية أو عائلية أو أنه كان مريضا عشية الامتحان، هذه الأمور يجب أن تأخذها الجامعة بعين الاعتبار، فضلا عن العلم وليس المجتمع أو غيره.

كذلك - سيدي رئيس الجلسة - إسمح لي بأن أقول حتى في طبيعة السؤال، فأنا لا أناقش الأمور لاحترامي الكبير للأساتذة الأجلاء وللجميع، لكنني أعطي مثالا فقط وأترك الحكم للسيد الوزير.

سنة 2008 وبجامعة من الجامعات يقول السؤال، يدور الحديث هذه الأيام عن التعديل الدستوري فما رأيك في ذلك؟ أجعلكم من خلال هذا السؤال تحكمون، مع احترامي لكل الأشخاص، وكذلك طبيعة التصحيح التي سوف تمر على اثنين، ثلاثة أو أربعة أشخاص وبمرحلة منظمة أو غير منظمة ولكنني أظن أنني غير مقتنع. ربما كذلك أفتح قوسا آخر لكي لا أطيل ولا أستهلك الوقت الممنوح لي، أعنتم الفرصة كذلك بما أن السيد الوزير قد فتح قوسا وتكلم عن الشهادات باعتبار أنه معترف بها كليا وفي كل المؤسسات الوطنية، أعطي مثالا يخص شهادة التعليم العالي للتدرج قصير المدى، وهو يشمل شهادة تقني سامي (T.S) وشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA) ونحن نعرف بأنه بالرغم من أنها شهادة تعليم لكنها غير معترف بها كالأخرى، وأعطيكم فكرة - سيدي

لكن رغم ذلك وإن كنت أتفق معه فيما جاء به حول موضوع هذه الشهادات، إلا أنني أدرج بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى، مهما كان فإننا يجب أن نقول دائما بأن عدد مقاعد الماجستير المفتوح قليل والأسباب واضحة، لأنه بالنظر لعدد الطلبة الكبير أولا، وثانيا للحاجة، نقول إن لدينا نقصا في التأطير ونقول بأن البلد يحتاج إلى هؤلاء الناس وإلى هذه الشهادات وإلى الجامعيين والعدد قليل، ربما أنه توجد أسباب أخرى تعيق فتح المناصب وتخص التأطير أو غيره، ولكن هذا لا يمنع بأن نقول بأن العدد قليل، ونعترف كذلك بأنه قليل.

كذلك لدي ملاحظة أخرى تخص ما جاء على لسان السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول الصلاحيات الممنوحة للجان الامتحانات، بطبيعة الحال نحن متفقون لكن مهما تكلمنا يوجد منطوق عام لا يمكن أن يغيب علينا وهو حتى الشريعة الإلهية في حد ذاتها واضحة حتى بالنسبة للدين الإسلامي الذي يحث على أن نطلب العلم من المهد إلى اللحد واطلبوا العلم ولو بالصين لا حدود! فإن تكلمنا عن الشريعة الوضعية أي الدستور أو قوانين الدولة الجزائرية لا يمنع، ولا يضع حدودا ولا يفرض أمورا، فإن كان لهذه لجان الامتحانات شريعة أخرى أو صلاحيات أخرى ولا يمكن لأحد أن يراقبها، يبقى السؤال هنا مطروحا وأعطي أمثلة: لما أقرأ بجريدة وطنية أن جامعة معينة تشترط أن يكون الطالب الذي يريد اجتياز شهادة الماجستير يبلغ 40 سنة، لا! بالنسبة لي 40 سنة أمر غير منطقي تماما، ولا نجد له أي نص قانوني يلزم 40 سنة وحتى إن اجتهدت هذه اللجنة وكان القرار الصادر منها حرا لكن يمكننا أن نقول إنها مخطئة والشرط غير صحيح، نتساءل هنا عن الفرق بين البالغ من العمر 40 سنة ومن يبلغ 25 سنة؟ أو أننا نمنع البالغ من العمر 50 سنة من متابعة دراسته أو حتى عدم إجراء المسابقة، ربما أجد الفائدة في الطالب البالغ 50 سنة أحسن من الذي يبلغ 30 سنة وربما كلاهما يستطيع أن يعطي

تفضل بذكرها أنها مصنفة ومعترف بها أقول معترف بها، تبقى الآن قضية التصنيف، فهي أمر آخر تماما ولا علاقة لوزارة التعليم العالي بها، فلا أقول إنها طرف لكن التصنيف يخضع لمعطيات أخرى.

(2) سيدي رئيس الجلسة،

التأطير والفتح - وأنتم بصفتمكم أستاذًا - فإننا قد فتحنا هذه السنة حوالي 6.000 منصب عمل ولا بد أن نلفت انتباه المتتبع بأن التأطير يتطلب عددا معتبرا من الأساتذة ذوي الكفاءة العليا وما قمنا به هذه السنة لا بد من التوقف عنده وكذا الإشارة إليه، بأن هذا العدد لم يسجل في السنوات الماضية أبدا.

(3) عندما نشير إلى أننا قد فتحنا بالتقريب 71.000 منصب في الماستر فهذا يتطلب كذلك تأطيرا من طرف الأساتذة وجهدا كبيرا واستثمارات في المخابر المختلفة للتكفل بهؤلاء الطلبة. الجامعة خطت الآن خطوة نحو النوعية، وهي تعمل الآن من أجل رفع راية النوعية، وهذا ما يدفع بنا إلى نوع من الاحتراز ولا بد من توفير مجموعة من الشروط للتسجيل في مثل هذه الشهادات.

وعلى هذا الأساس أقول بأنه إذا كان السيد العضو يرى بأنه غير كاف فأنا مستعد أن أعطيه المقاييس المعمول بها دوليا، وإذا تكلم عن الشروط لا أريد أن أخوض معه في هذه الشروط البيداغوجية والعلمية لأن فيه ماهو وطني وماهو مقاييس دولية معمول بها على مستوى مختلف الجامعات، أعطي على سبيل المثال بلدا قريبا منا، إن لم يتحصل الطالب على الماستر بدرجة حسن، لا يسمح له بمتابعة الدراسة، وعلى هذا الأساس فالقضية تتمثل في المقاييس والمعايير وكذلك منهجية العمل. لو كان بإمكاننا التكفل بكل من يرغب في مواصلة دراسته لفعلنا ذلك، ولكن لا بد من مراعاة جانب آخر، ألا وهي الإمكانيات العلمية والبيداغوجية، فخلال الأربع سنوات مدة دراسة الطالب تجتمع بعدها لجنة مكونة من خبراء واختصاصيين يقومون بهذه العملية التقييمية

رئيس الجلسة، سيدي الوزير - هناك طالب تحصل على شهادة البكالوريا يلتحق بطبيعة الحال بالجامعة أو بالمركز الجامعي ليدرس بها لمدة ثلاثة سنوات (BAC+3) أما الطالب الذي لم يتحصل على شهادة البكالوريا يلتحق بدوره بمعهد التكوين المهني ويتحصل على (T.S) و(D.E.U.A) وبالنسبة للمؤسسات العمومية لها نفس الترتيب فذلك المتحصل على شهادة البكالوريا يتم ترتيبه في نفس الدرجة مع المتكون في أي مركز للتكوين المهني والأدلة موجودة وهي واضحة، وهؤلاء الأشخاص يعانون من مشاكل بيداغوجية ومشاكل مهنية وأمور كثيرة من هذا القبيل.

سيدي رئيس الجلسة،

أنا أشكر السيد الوزير ولا أقول بأن قطاع التعليم العالي لا يبذل مجهودات، فنحن نلاحظ التطورات المستمرة فأين كنا وأين نحن؟ ونرى بأن السيد الوزير يقود هذه القاطرة ونحن ندعمه لكن مهما كان فإن النقائص الموجودة يجب أن نعترف بها ونتداركها، أشكركم سيدي رئيس الجلسة، أشكركم معالي الوزير والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي، والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد الوزير:** سيدي رئيس الجلسة، إن لم أكن صريحا سأكون مجانبا للحقيقة والحقيقة تفرض علي أن أقول مجموعة من النقاط:

(1) أريد أن أرفع لبسا إن لا بد أن نفرق بين الاعتراف بالشهادة وبين تصنيف الشهادة، لأننا نلاحظ من خلال تعقيب السيد العضو أنه تناول شهادة معينة، أنا لا أريد أن أذكرها لأنها ليست هي جوهر السؤال ولكنني دائما في إطار التعقيب الذي تفضل به أقول، الشهادة معترف بها وهي مكرسة في النصوص وهو مشروع وأكثر اطلاعا مني وأكثر معرفة بهذا، فبدون شك يمكنه الرجوع إلى مختلف النصوص القانونية سيعيد هذه الشهادة التي

وعلى ضوء هذا، فإن الجزائر ظلت دائما تسعى لإنشاء منظومة وطنية للبحث العلمي وتشجيع الباحثين، إيماننا منها بأن تحقيق النمو والتطور المطلوب، يمر حتما عبر هذا المنفذ في مجتمع أصبح يحتكم لزاما لاقتصاد المعرفة.

وعلى هذا الأساس أسأل معاليكم ما يلي:

- 1 - ماهي وضعية البحث العلمي في بلادنا من حيث البحوث والباحثين والمخابر؟
  - 2 - ماهي التشجيعات الموجهة للبحث والإمكانيات المادية والمالية المخصصة له؟ وماهي أبرز النتائج المحققة خاصة في العلوم الأساسية؟
  - 3 - مامدى مساهمة البحث العلمي في الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة ببلادنا؟
- تقبلوا - السيد معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمود زيدان والكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:**  
شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيد عضو مجلس الأمة، إسمحوالي في مستهل هذا الرد أن أشكر السيد محمود زيدان على سؤاله المتعلق بوضعية البحث العلمي من حيث القدرات العلمية المجندة وهياكله المسخرة ووسائل تمويله، ومن حيث نتائجه وإسهاماته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وأود بداية أن أذكر بأن النظام الوطني للبحث قد عرف انطلاقة قوية، مع صدور القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 1998، وهو القانون البرنامج الذي أرسى الصرح المؤسساتي لمنظومة البحث وأقر برمجة خماسية، تتضمن محاور

ويتفوقون على أن ذلك الطالب ليست لديه إمكانيات ولا مواهب في مجال البحث العلمي (الله غالب) هذه مقاييس.

لا أريد أن أطيل فالأخ قد طرح سؤالا وهو من اختصاص الأساتذة الذين أكن لهم الاحترام الكبير، ولا أريد بصفتي أستاذا بحيث أعرف دورهم، فلا أريد أن أقحم نفسي في موضوع لست بالخبير فيه وليست لدي الإمكانيات لإبداء الرأي في نوعية الأسئلة وأنا شاكر السيد العضو وسأنتقل ما تفضل به إلى الأسرة الجامعية، بحيث أطرح عليهم الانشغال للدراسة ورؤية ما يجب فعله، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، نبقى دائما مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والكلمة للسيد محمود زيدان لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

**السيد محمود زيدان:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.  
السيد رئيس الجلسة المحترم، معالي السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سؤالي موجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

إن تطور الأمم وتقدمها بقدر ما هو مرتبط بجملته من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهو أيضا مرتبط بصفة محورية وأساسية بالعلم والتعليم وبالمعرفة بصفة عامة، وهو ما يساهم في تحقيقه البحث العلمي، سيما في العلوم الأساسية. حيث إن غياب البحث العلمي أو ضعفه، يجعل أي أمة في مصاف الدول المتخلفة الخاضعة للهيمنة والتبعية الأجنبية، فأى سياسة نصل إلى تحقيقها تصبح بدون جدوى حقيقية إذا لم تكن تستند إلى البحث العلمي.



لافتا، بعد استكمال إنشاء الوكالات الموضوعاتية للبحث واستكمال المشاريع الجاري إنجازها في إطار البرنامج الخماسي 2010 - 2014، والتي تشمل دراسة وإنجاز 25 مركز بحث موزعة على مختلف المدن الجامعية؛ 04 محطات تجريبية، 05 وحدات بحث وكذا إقامة أرضية تكنولوجية في مجال التحليل الفيزيائية، الكيمائية وفي مجال المساعدة على التشخيص في العلوم الطبية وإنشاء 05 حاضنات للابتكار وتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. لقد مكنت الجهود المبذولة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ليس فقط من بناء منظومة وطنية للبحث ذات صرح مؤسساتي عصري بل سمحت بتحقيق نتائج إيجابية خصوصا على صعيد الأبحاث المنشورة، حيث بلغ عدد المنشورات المصنفة خلال السنوات العشر الأخيرة - حسب الموقع الشهير، وسوف أذكر موقعا عالميا ودوليا يمكن الرجوع إليه في أية لحظة والاطلاع عليه بخصوص كل المنتج الجزائري، وهو (Web of science) - نحو 32.000 منشور مصنّف تغطي مختلف الحقول المعرفية، وسمحت هذه النتائج بتحسين مقروئية الجامعة الجزائرية والمنظومة الوطنية للبحث على الصعيدين الإقليمي والدولي، واسمحوا لي أن أعطي بعض النتائج:

- فيما يتعلق بالإنتاج العلمي: حيث تتبوأ الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا في مجال الأبحاث المنشورة، وتحتل المرتبة الأولى إفريقيا و40 عالميا في علوم المواد، والثالثة إفريقيا و51 عالميا في الفيزياء والكيمياء.

وبخصوص التمويل، تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية أقرت ميزانية غير مسبوقة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، قوامها 100 مليار دج للخماسي الحالي وبواقع 20 مليار دج سنويا، وإن سمح لي السيد رئيس الجلسة، أقولها على الملأ بأن فخامة السيد الرئيس عندما أقر هذه الميزانية قال لنا إن تمكنتم من استهلاك هذا المبلغ زدتمكم. إذن، إن دعم الإبداع والابتكار وتثمين نتائج

البرامج الوطنية للبحث ذات الأولوية. وقد تعزز هذا المسار بالبرمجة الخماسية الجديدة للبحث التي تم اعتمادها سنة 2008، والتي حددت أهدافا عشرية للبحث وأقرت 34 برنامجا وطنيا للبحث، يجري إنجازها في مختلف مراكز البحث ووحداته ومخابره.

لقد شكلت مسألة دعم القدرات العلمية البشرية وتحفيزها هدفا رئيسيا من أهداف المنظومة الوطنية للبحث، حيث تستقطب أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حاليا نحو 1.500 باحث دائم موزعين على مختلف مراكز البحث ووحداته، وما يزيد عن 18.000 أستاذ باحث موزعين على مختلف مخابر البحث الجامعية ومجندين ضمن 2.577 مشروع بحث تم انتقاؤه من بين 4.023 مشروع بحث مقترح. وقد حرص القطاع خلال السنوات الماضية على خلق مناخ محفز للباحثين الدائمين والأساتذة الباحثين ومستخدمي البحث، وتم ذلك على وجه الخصوص من خلال اعتماد قوانين أساسية خاصة ملائمة لهذه الفئات، وإقرار أنظمة تعويضية جاذبة ومثمّنة وإحداث علاوات تشجيعية، في إطار تنفيذ البرامج الوطنية للبحث.

كما تم في السياق ذاته إصدار القانون الأساسي لطالب الدكتوراه، الذي يشكل رافدا هاما لدعم مخابر البحث ووحداته ومراكزه، بطاقات علمية شابة ومؤهلة، حيث يتوقع أن يرتفع عدد الباحثين الدائمين مع نهاية البرنامج الخماسي الحالي إلى 4.500 باحث دائم.

وبخصوص هيئات البحث؛ فإن عددها يبلغ حاليا 25 هيئة مابين مراكز ووحدات بحث، منها ما هو تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومنها ما هو تابع لقطاعات وزارية أخرى، أما المخابر الجامعية الموظفة لدى مؤسسات التعليم العالي فقد بلغ عددها 1.150 مخبر بحث معتمد، تغطي مختلف المجالات البحثية، منها مائتا مخبر بحث تعمل في مجال العلوم الأساسية، وستعرف مرافق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تطورا

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمود زيدان، وقبل الانتقال إلى قطاع آخر، إسمحوا لي بتعقيب قصير حول موضوع الجامعة والشهادات والمسابقات وغيرها، لأقول بأن الموضوع بحاجة إلى توسع وتوضيح وتفعيل، وكما تعلمون، الوقت لا يتسع لذلك، ولا يسمح لذلك ولهذا أدعو الأطراف المعنية أي زميلي، عضو مجلس الأمة، السيد عبد الله بن التومي والسيد الوزير لمواصلة الموضوع عبر قنوات أخرى يتيحها القانون، لتسليط المزيد من الضوء على الموضوع والعمل على الإقناع بالحوار وطرح الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر، لتكون النتيجة في النهاية هي خدمة العلم وطلبة العلم والجامعات التي هي أماكن تلقين العلم والمعرفة.

شكرا معالي الوزير، شكرا للإخوة أعضاء مجلس الأمة المتدخلين؛ وأنتقل مباشرة الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والكلمة للسيدة لويزة شاشوة لطرح سؤالها الشفوي، فلتفضل مشكورة.

**السيدة لويزة شاشوة:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة الموقر، السادة أعضاء الحكومة المحترمين، زميلاتي، زملائي،

أحييكم جميعا وأتشرف بطرح السؤال الشفوي التالي، على معالي السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

يهدف المرسوم التنفيذي رقم 99-236، الصادر في 19 أكتوبر 1999، كما هو معلوم، إلى ضبط كفاءات منح رخصة ممارسة النشاط التكميلي.

وفي ذلك الوقت، كانت فترة نصفي اليومين، المخصصة لممارسة النشاط التكميلي للممارسين الاستشفائيين الجامعيين التابعين للقطاع العام وللسلك شبه الطبي، تسمح بتحسين أجورهم.

غير أن المرسوم رقم 02-256، الصادر في 03

البحث العلمي، يرتبطان ارتباطا وثيقا بعلاقة الجامعة وهيئات البحث بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعرف هذه العلاقة دفعا قويا في السنوات الأخيرة، وسيتم توطيدها في المرحلة القادمة من خلال:

– تنصيب خلايا التثمين على مستوى مؤسسات التعليم العالي وهيئات البحث العلمي.  
– تفعيل اللجان القطاعية المشتركة وأقطاب التكنولوجيا، بهدف تقريب أسرة الباحثين من المؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسة الصناعية بشكل خاص.

– فتح مراكز وطنية للتثمين والتحويل التكنولوجي، باعتبارها محور العلاقات بين البحث والصناعة، من خلال بعث محاضن الابتكار ذات البعد التكنولوجي ومشاتل المؤسسات والمؤسسات الناشئة. وفي السياق ذاته وقصد تعزيز البحث التطويري، فقد تم مؤخرا انتقاء 50 مشروع بحث ابتكاري في مجال الصناعة والخدمات، من بين عروض البحث الموضوعاتية المقترحة من طرف قطاعات إنتاجية وخدمائية، علما أن المشاريع المنتقاة تتميز بالقيمة المضافة العالية، وتهدف إلى بناء علاقة تعاون دائمة بين القطاع الاقتصادي من جهة وهيئات البحث من جهة أخرى.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم؛ وقبل أن أنهى كلمتي سيدي رئيس الجلسة، أود أن أوجه لكم الشكر وللسادة الأعضاء على منحنا الوقت الكافي للإجابة على السؤال والإلمام به، شكرا جزيلًا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمود زيدان هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد محمود زيدان:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. معالي إلا أن أشكر معالي السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على الإجابة التي كانت – حقيقة – مقنعة وشكرا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين؛ شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وسنة ميلادية جديدة يعمها الخير إن شاء الله.

في البداية، إسمح لي - السيد رئيس الجلسة المحترم - أن أوضح وأرفع اللبس الذي حصل في الأسبوعين الماضيين.

أولا وقبل كل شيء أنا أكن كل الاحترام والتقدير لهذا المجلس الموقر ولكل أعضائه، من منتخبين ومن معينين من طرف السيد رئيس الجمهورية، وما قيل في جريدة من الجرائد: إن الوزير لا يأتي من أجل الجواب، لقد وقع سوء تفاهم ما بين وزارتنا ووزارة العلاقات مع البرلمان، بحيث كانت ارتباطات أخرى ولهذا أنا أعبر بكل تقدير واحترام لهذه القاعة لأنها قبة العقلاء.

السيدة الأستاذة شاشوة مشكورة على هذا السؤال الذي لا أظنه يجرجني، لكنه قد طرح في وقته المناسب، قضية النشاط التكميلي، وكما تعلمون نحن نطبق القانون رقم 86-05 منذ 27 سنة تقريبا، فقد بدأت القضية سنة 1998 كما تفضلت بتحديدتها، أي بتعديل القانون سنة 1998، ثم صدر المرسوم التنفيذي ووقع تعديل للقانون، وسؤالك واضح كل الوضوح وأنا مطلع على الوضع مثل كل الزملاء وكل ما يحصل في هذا القطاع وخاصة في الميدان.

أنا أقول إن هذا هو لب الموضوع في تطهير القطاع بمناسبة الحفل الذي أقيم بالأمس إذ التقيت مع نقابة الأساتذة، الأطباء، طرحوا علي نفس السؤال، يعني ماهو موقف الوزارة فيما يتعلق بهذه العملية التي شوهت المهنة وهي - بكل صراحة - لا تخدم المواطن المريض!؟

في سنة 1998 تم تعديل القانون بحسن نية آنذاك فالرواتب كانت غير مرتفعة وكان للأستاذ الحق لكي يتقاضى راتبا محترما وكذا الأستاذ المساعد. الآن في هذه السنة وأنت شاهدة على

أوت 2002، المعدل والمتمم للمرسوم السابق الذكر، قد نص في مادته الثانية على ما يلي: «يجب ألا تخل رخصة ممارسة النشاط التكميلي، بأي حال، بالسير العادي للنشاطات الطبية والأنشطة المتعلقة بالتعليم والبحث التي تتم في المؤسسات العمومية».

وبالرغم من التدابير المتخذة في هذا الفصل، أي تلك المتعلقة بكيفيات الرقابة وشروط سحب رخص ممارسة العمل التكميلي، إلا أن الوضع بات في حالة يرثى لها، إلى جانب آثاره السلبية التي أضحت تؤثر بشكل واضح على السير العادي للنشاطات الطبية والتعليم والبحث.

ومع التحسن المسجل في الأجور، على إثر الزيادات التي أقرتها الدولة مؤخرا، ولوضع حد لهذه الوضعية المقلقة، فعلى السلطات الوصية أن تقترح، بل تفرض على الأطباء الممارسين وشبه الطبيين أن يختاروا العمل إما في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

إن حاجة بلادنا إلى نظام صحي عمومي أقوى من حاجتها إلى منظومة صحية، خاصة، قوية. وفي هذا الإطار، أطرح على معاليكم السؤال التالي:

ماهي الإجراءات التي تنوي دائرتمك الوزارية اتخاذها أمام هذا الوضع الذي:

- لا يستفيد منه بأي حال من الأحوال المريض الجزائري؟

- يتسم بنزيف الطاقة البشرية الطبية وشبه الطبية، التي يفترض منها أن تعمل في القطاع العام؟

- لا يتم التصريح فيه بمعظم تلك النشاطات ولا هي مؤمنة، بل هي غير قانونية أصلا؟  
تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق الاعتبار وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيدة لويزة شاشوة، الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب فليفضل مشكورا.

الصحة فقط، أما المنحة الأخيرة التي كانت متبقية وهي علاوة المردودية كنت قد بلغت الأساتذة أمس بالنتيجة التي توصلنا إليها مع الوظيف العمومي، فكل الأمور تسير على أحسن ما يرام، كشف الراتب الشهري وشبكة الأجور معروفة (الشامي شامي والبغدادي بغدادي) المهم لدي هو الصالح العام، أي المريض وكذلك أموال الدولة وأجهزتها التي تستعمل خلال العطلة الأسبوعية من القطاع العام إلى القطاع الخاص كالمعدات والمواد؛ لهذا أنا شاكر جدا صاحب السؤال لأنه قد طرح الموضوع في نفس الوقت الذي نتكلم فيه عن الأدوية، قلت لك، لقد بدأنا بتطهير القطاع فيما يخص الأدوية، قضية الأدوية خلقت ضجة في بعض الجرائد، وكذلك سؤالك وموقف سيخلق ضجة في بعض الجرائد، ولكن يجب أن أتحمّل مسؤوليتي فأنا مسؤول على القطاع والسهر على صحة المواطنين وعلى القطاع العام، ولكن القطاع الخاص كذلك لديه دور تكاملي مع القطاع العام، فقضية الأدوية ربما هي أخطر من هذه القضية وأنتم تعلمون هذا جيدا، وما اكتشفناه في «قضية الأدوية» وعلى كل حال الملف قدمته إلى وزارة المالية الجمارك وكذلك وزارة العدل فبمجرد أن يقبل أي مسؤول أو يرى بعينه اختلاسا أو تحويلا غير شرعي للعملة الصعبة، أي الفساد يسكت عنه، أنا لا أسكت عنه ولن أسكت! نفس الشيء بالنسبة لهذا الموضوع بحيث يجب أن نطهره معا قبل نهاية الثلاثي القادم إن شاء الله، وسيمر القانون الجديد أمامكم وأنتم من له صلاحية الفصل فيه؛ هذا باختصار وقد حاولت أن أطمئنك يا أستاذة شاشوة، نحن في نفس الموجة ولم يبق إلا العلاج قانونيا، لأن القانون موجود وعدل سنة 1998؛ وبالتالي يجب أن نرجع إليكم هنا بقانون جديد، وهو في مرحلة التحضير، وشكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا أيتها السيدات، أيها السادة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير على جوابه وشكرا له على تقديره للهيئة وتوضيحه

ما قمنا به سنة 2011، الجزائر الآن، فيما يتعلق بالرواتب في السلك الطبي وشبه الطبي تصنف في الدرجة الأولى على مستوى المغرب العربي ولربما في الشرق الأوسط، باستثناء الإمارات، وراتبك كأستاذة أنت مطلعة عليه من خلال كشف الراتب الشهري، ولهذا يجب أن تتضح الرؤية، فما قررتاه الآن هو في إطار الثلاثي الأول لسنة 2012 أن يقع تعديل هذا القانون بقانون جديد، فالقانون لا يعدله إلا قانون، والمشكل المطروح حاليا هو ما لاحظناه مع المواطنين ظهور نزيف الأطباء ونزيف شبه الطبي فيما يتعلق بالخصوص بالتخدير والإنعاش، بحيث يغادرون المستشفى الجامعي أو المستشفى ويعملون بالقطاع الخاص، يعني مداومة لمدة 48 ساعة، ولما يعودون للقطاع العام ينامون!

لاحظنا كذلك نزيف المواد، فلما تكلمنا السنة الماضية عن المواد المخدرة وأنت مطلعة عليها، بحيث يهربون من القطاع العام إلى القطاع الخاص ولكن أَلح النقطة جد هامة، فأغلبية الزملاء يعملون بصدق، الكثير من الأطباء، الأساتذة والمساعدين يحترمون القانون، لكن هناك آخرون شوهاوا سمعة المهنة والمتمثلة في خدمة المريض. لو طبقنا المرسوم التنفيذي فإن رئيس المصلحة ليس له الحق ولا رئيس الوحدة في النشاط التكميلي، فالمرسوم واضح جدا. كيف هي الحالة الآن؟ توجد حالات نرى فيها بأن الطبيب الأستاذ يأتي مرة واحدة إلى المستشفى، يمكن أن تكون مرة في الأسبوع أو مرة في الشهر، غائب في فترات التكوين ولهذا نجد أن الأطباء المقيمين أحيانا يحتاجون ولهم الحق في ذلك، لعدم وجود الأستاذ المكون وكذلك البحث العلمي مفقود ولم يبق إلا السباق من أجل المال.

لهذا فإننا سننصب اللجنة الوطنية لإعادة النظر في قانون الصحة بصفة عامة في هذا الشهر إن شاء الله، وهذا الموضوع سوف يكون في لب القانون، يجب أن نفصل، فالراتب معروف، الرواتب المحصل عليها السنة الماضية بأثر رجعي كلفت الدولة 400 مليار دينار وهذه مست قطاع

**السيد منصور معيضية:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدان الوزيران المحترمان، ممثلا الحكومة، أسرة الإعلام، زميلاتي، زملائي، السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي أن أوجه السؤال الشفوي التالي نصه إلى السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

في إطار برنامج إصلاح المستشفيات، كنتم قد زرتم مستشفى ولاية مستغانم، وفي سياق الزيارة وبعد معاينة غرفة العمليات التي لاحظتم أنها في حالة مزرية، أمرتم بغلقها لغرض القيام بترميمها وإعادة الاعتبار لها.

إلا أن الأمر بقي على حاله، حيث قامت إدارة المستشفى بهدمها في انتظار الغلاف المالي لعملية الترميم، ولم يتم فتح هذه الغرفة الخاصة بالعمليات الجراحية إلى غاية الساعة.

هذا المشكل أخلط الأمور في المستشفى، فيما يخص برمجة العمليات الجراحية، خاصة المستعجلة منها، مما أثر سلبا على صحة المواطنين، بحيث أصبح كثير من المرضى يعانون من جحيم نقلهم إلى المستشفيات المجاورة للولاية، خاصة ولاية وهران، بواسطة سيارات الإسعاف الخمس غير المجهزة بالوسائل الطبية الضرورية ودائمة التعطيل.

وعلى هذا الأساس أسأل معاليكم ما يلي:

ماهو البرنامج المخصص من طرف دائرتكم الوزارية لقطاع الصحة بولاية مستغانم؟ ومتى ستتم صيانة غرفة العمليات بالمستشفى الولائي؟ وهل من المعقول أن ننتظر لمثل هذه المدة في مثل هذا القطاع، علما أنه قطاع حساس؟

كذلك هناك مشكل آخر مازال عالقا متعلق بدواء «الأدرينالين» المطلوب في العمليات الجراحية بشكل كبير، وهو غير موجود، فما السبب في ذلك؟ تقبلوا - معالي السيد الوزير - فائق التقدير والاحترام.

الموجه بالدرجة الأولى إلى الصحافة أو الجريدة التي أشار إليها، لأن قنوات الاتصال والتعامل بين مجلس الأمة والحكومة محكومة بالقانون وهي قائمة عبر الوزارة المكلفة بذلك، مرة أخرى أشكر معالي الوزير على مشاعره تجاه هيتتنا الموقرة، وأسأل زميلتي السيدة شاشوة هل تريد التعقيب على ما جاء في جواب معالي الوزير؟

**السيدة لويضة شاشوة:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ نشكر معالي الوزير على هذه التوضيحات الهامة ونقول له إن لنا نفس الرأي فيما يخص ممارسة النشاط التكميلي، كما هو معمول به الآن على مستوى المؤسسات الصحية، بحيث هي ظاهرة من الظواهر السلبية التي يعود إليها سبب الفوضى الموجودة في قطاع الصحة، ونحن نعتبر أنه من الأولويات تصحيح هذه الظاهرة، ولكننا أيضا مجبرون لحل هذا المشكل في أقرب وقت، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيدة لويضة شاشوة والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد الوزير:** شكرا للسيدة العضو والزميلة في المهنة، والله العظيم نحن نسير إلى الأمام - مهما يقال هنا وهناك من تعليقات - لحل المشكلة واحدة واحدة؛ لما يكون لأي إنسان مسؤولية على عاتقه، يجب أن يتحملها وقطاع الصحة ليس سهلا تطرقنا إلى قضية الممارسة وقضية الأدوية وكذا قضية تطهير القطاع، ومهما يقال نحن نمشي ولا نتراجع عن موقفنا، شكرا للسيدة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، نبقي دائما مع قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد منصور معيضية لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

توفير الغلاف المالي، والحمد لله يمكنني أن أوافيك بالأرقام.

أولا، تحصلنا على 200 مليون دينار في قانون المالية لسنة 2012 وهو مسجل 20 (مليار سنتيم) وبعدها قام السيد الوزير الأول بزيارة خاصة للولاية اتصل بي ووفر لنا كذلك غلafa ماليا إضافيا والآن بحوزتكم 40 مليار سنتيم، من أجل بناء مصلحة جديدة خاصة بالجراحة العامة وجراحة العظام. علاوة على مستغانم لدينا مستشفى يضم 240 سريرا في خروبة و 03 مستشفيات بسعة 60 سريرا «عشعاشة» و«مصغى» و«بوقيرات» وتجهيز مستشفى «عين يوسف» ب 60 سريرا ولدينا دار لمرضى السكري «بسيدي علي» وتجهيز (SAMU) بمستغانم.

وفيما يخص «الأدرنالين» لديك حق، فقد وقع مشكل السنة الماضية، لكن أظن أنكم اطلعت على تصريح الذي قدمته بصفة رسمية، بحيث اكتشفناه السنة الماضية في الصيدلية المركزية للمستشفيات (PCH) حيث قدم إليها من المستشفيات المتواجدة داخل الوطن 75.000 جرعة منتهية الصلاحية منذ فترة طويلة، ويرجع السبب في ذلك إلى انعدام التنسيق، بحيث لا توجد مادة «الأدرنالين» بمستشفى مستغانم لكنها موجودة بمستشفى تيارت، لا يوجد تنسيق بين المستشفيات فأتلقت 75.000 علبة، لكن وبمساعدة السيد الوزير الأول قمنا بمنح غلاف مالي إضافي وبالتالي انخفض الضغط؛ وفيما يتعلق بمستغانم، منذ يوم 24 أكتوبر 2011 أصبحنا نعمل وفق استمارة طلبات، منحنا 60 علبة ذات 10 حقن ب 0.25 ومن علبة تحمّل 10 حقن ب 0.1 وهو مايساوي 1.200 حقنة وصلت إلى مستغانم ونحن نعرف أن الاستهلاك الشهري يصل ما بين 200 و 500؛ أعطيناها الآن 500 وهذا ما تتوفر عليه الصيدلية المركزية.

هذا هو باختصار الجواب وسأزور ولاية مستغانم قريبا - إن شاء الله - لكي أتفقد الأشغال بها بالمستشفى الجديد وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد منصور معيزية، والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** مرة أخرى، بسم الله الرحمن الرحيم؛ شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد العضو المحترم على هذا السؤال.

في الحقيقة، لما زرت ولاية مستغانم في 30 ديسمبر 2010 لاحظت هناك أي في مستشفى مستغانم بعدما وصلتني معلومات من طرف زملاء أطباء بخصوص غرفة العمليات - وأنا لا أتكلم كوزير بل كطبيب - ولا يمكن أن تتصوروا المجاري المائية وسط غرفة العمليات! كان هذا موجودا ولهذا قررت آنذاك غلق مصلحة الجراحة العامة وجراحة العظام في نفس الوقت، بسبب المجاري المائية في وسط غرفة العمليات والأبواب المتأرجحة!! فقررنا أن نطلب فورا بطاقة تقنية من الولاية لتسجيل غلاف مالي قدره الوالي ب 10 ملايين سنتيم، ثم بدورنا طلبنا المبلغ من وزارة المالية، ولكننا لم نتخل عن المرضى المتواجدين بولاية مستغانم، يجب عليك أن تطلع أيها العضو المحترم عما قمنا به مع الولاية:

1 - عمليات الإنعاش حولت إلى مصلحة أخرى.  
2 - تحويل جراحة العظام إلى مصلحة جراحة المسالك البولية.

3 - وفيما يتعلق بالاستعدادات الجراحية حولناها إلى الطابق الثاني، وبعيدا عما قلته قمنا بوضع برنامج عمل بالتنسيق مع الولاية بخصوص مستشفى «سيدي علي» ومع مستشفى «عين تادلس» إذ تم تحويل المرضى هناك من أجل التكفل بهم في البرنامج الاستعجالي الجراحي، ولأننا لم نشأ أن يتوقف الجراحون الذين كانوا متواجدين بولاية مستغانم عقدنا اتفاقية مع مستشفى «سيدي علي» و«عين تادلس» ولهذا قمنا بحل جزئي للمشكل، بحيث كان يتطلب منا

دج في شكل قروض، والصيدلية المركزية (PCH) لا تدين بأي فلس فقد مسحنا كل الديون، لذا قررنا توفير احتياطي 06 أشهر بدلا من 03 أشهر ومخطط استعجالي، يعني قضية الأدوية تم حلها والجرائد قد فهمت ذلك وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد معالي الوزير؛ نبقى دائما مع قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد عمار ملاح لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد عمار ملاح:** بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، أخواتي، إخواني، أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام،

في الحقيقة سؤال الأخر الذي وددت طرحه على معالي الوزير هو: ماهو موقفكم ورأيكم عما قيل عنكم في الإعلام وعن مجلس الأمة؟ لكن كان رده هنا ولهذا أنا في الأخير لم أتطرق إلى هذا السؤال.

سيادة الوزير،

لدي نقطتان أردت أن أطرحهما عليكم، متمنيا إفادتنا ببعض التوضيحات حتى يكون مواطنو ولاية باتنة والولايات المجاورة لها في الصورة الحقيقية للحلول التي تتبناها وزارتكم ولكم جزيل الشكر.

النقطة الأولى: أنجز في سبعينيات القرن الماضي مستشفى جامعي بباتنة، لكنه أضحي اليوم، أمام الزيادة الديمغرافية للسكان، كذلك اتساع الجامعة، تقريب الرعاية الصحية للمواطنين وترقية البحث في المجال الطبي، غير كاف تماما. ولا شك أنكم أدركتم هذه الحقيقة، حين أعطيتم موافقتكم المبدئية على إنجاز مستشفى جامعي جديد بالولاية، وفعلا خصصت السلطات المحلية الوعاء العقاري لمثل هذا المشروع وهنا أسأل معاليكم عن هذا المشروع، إلى أين وصل؟

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد منصور معيضية هل يريد التعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير؟

**السيد منصور معيضية:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أشكر معالي الوزير على إجابته وأقول فقط وإن كنا طرحنا السؤال السالف الذكر.

فلا ننكر مجهودات الدولة بصفة عامة ودائرتكم الوزارية بصفة خاصة، على المجهودات التي تقوم بها فيما يخص قطاع الصحة، ولكن هناك بعض المشاكل وبعض الأمور التي لا تشرف القطاع، خاصة إذا ما تعلق الأمر بغرفة العمليات، وقد وقفت شخصا على المشاكل التي يتخبط فيها الأطباء يوميا فيما يخص برمجة العمليات الاستعجالية، فالأطباء يعانون كثيرا مع المرضى خاصة إذا تعلق الأمر بالعمليات المستعجلة، كما أن نقص الأدوية وبعض المستحضرات الطبية التي تزداد من يوم إلى آخر مثلا وأذكر على سبيل المثال لا الحصر مؤخرا وفي الوقت القريب كانت بعض المستحضرات الطبية متوفرة ولكنها مفقودة حاليا، كأكياس جمع الدم مثلا وكذا أكياس المصل وبروتوكسيد الأوزون؛ لقد تفقدت شخصا هذه المواد فوجدت أنها مفقودة.

شكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد منصور معيضية والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد الوزير:** لكي أطمئنكم السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر فيما يخص الأدوية، لقد قمنا بحل المشكل بصفة نهائية مع السيد الوزير الأول، وبعد اجتماع مجلس الوزراء المشترك وبحضور بنكين وبحضور كذلك وزير المالية وثلاثة زملاء، الآن وفرت لنا الدولة مبلغ 30 مليار

الجراحية في باتنة به 30 سريرا جديدا خارج عن المستشفى الجامعي.

كذلك توسيع الاستعجالات في باتنة وعبادة للولادة ببريكة، هذا هو الجديد بالنسبة لهذه السنة وإن شاء الله كل الأمور ستكون منتهية.

أما الأشخاص الذين سبقوكم، فعندما التحقت بالقطاع واستقبلتكم أعطيتكم موافقتي وأنا لا أترجع عنها بحيث برمجت خمس ولايات بالجزائر وهي: قسنطينة، عنابة، بجاية، تلمسان والجزائر العاصمة، ومثلما تبنيتم المشروع لابد أن أطبقه، الآن أضفنا باتنة وبعدها سنضيف الجنوب الكبير؛ وبمناسبة الدخول الجامعي كنا برفقة السيد رئيس الجمهورية وقدم لنا تعليمات، للمتحدث ولوزير التعليم العالي والبحث العلمي لدراسة إمكانية بناء مستشفيات جامعية في الجنوب الكبير لأسباب معروفة عند العام والخاص، بدأنا بدراسة الاقتراح رفقة الأساتذة ابتداء من ولاية الأغواط ثم بشار، ووزارة الدفاع الوطني مشكورة لأنها قدمت لنا كل الهياكل العسكرية لورقلة وباتنة مبرمجة، لكي أطمئنك أيها العضو المحترم.

فيما يتعلق بمركز السرطان، هذه تحفة، أفيدكم بمعلومة، لقد شاركت بموسكو في القمة العالمية لوزارة الصحة فيما يخص الأمراض غير المتنقلة ومن بينها السرطان، قدمنا صورة عن باتنة، فلما ترى مستشفى باتنة تجد أنه تحفة وسيكون مستشفى مرجعيا آخر لمرضى السرطان ليس في الجنوب فقط بل على مستوى الوطن، وما بقي إلا قضية التجهيز الذي تعرقلت على مستوى اللجنة الوطنية للصفقات العمومية، أما الآن نجد أن هناك تسهيلات ولكننا وفرنا 170 مليار سنتيم لهذه السنة فيما يخص الأشعة (المسرعات) ويتطلب الأمر سنة 04 أشهر من أجل التسليم و 04 أشهر من أجل التركيب والتجارب، إنها أشعة ويجب على الوكالة الدولية للطاقة النووية الموجودة عن طريق (COMENA) معنا و 04 أشهر لما يسمى بالمفوضين، المقادير المكونة للجرعة، ولكن الأمر الجد إيجابي والمتعلق بولاية باتنة وهذا تطبيقا لتعليمات السيد

النقطة الثانية: لقد أنجز في ولاية باتنة مستشفى جديد لمعالجة مرضى السرطان، والذي جاء بالنظر إلى الزيادة المرتفعة للمصابين بهذا المرض بالولاية، لكن لحد الآن لم يشرع هذا المستشفى في تقديم خدماته، على الأقل لتخفيف الضغط على مستشفى قسنطينة.

لكن يبدو أن عدم توفير المعدات التقنية اللازمة وكذلك نقص التأطير حال دون الشروع في مهمته. هل لي أن أعرف - معالي الوزير - ما تنوي وزارتك الموقرة لجعل هذا المستشفى ينطلق في أشغاله؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عمار ملاح، والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد العضو المحترم ورفيق السلاح السيد ملاح على سؤاله الذي تقدم به في محله. كنت قد استقبلت أعضاء مجلس الأمة، حقيقة، وكان موقفي واضحا كل الوضوح فقد قدمت موافقتي المبدئية لتسجيل مستشفى جامعي جديد، المطلوب هو التسجيل والآن هو قيد التسجيل، وهذا الإنجاز لا أترجع فيه لأنني لاحظت بأنه يوجد ضغط قوي وأرضية صالحة لهذا، وإن شاء الله في غضون هذه السنة سنطلب البطاقة التقنية، وبعدها تنطلق الأشغال، إن شاء الله، في هذه السنة. أذكر كذلك بأن ما قامت به الدولة في باتنة كان جيدا في كل المستشفيات فأنت مطلع على ذلك، سواء تعلق الأمر «برأس العيون» و«ثنية العابد» «أو تركوت» هذه المستشفيات الثلاثة عامة، ومركز في «أريس» للاستعجالات الطبية الجراحية وتوسعه كذلك مستشفى «أريس»، مركز الاستعجالات الطبية



الشفوي فليتفضل مشكورا.

**السيد بلعباس بلعباس:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله والحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم. السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدان الوزيران، زميلاتي، زملائي، رجال الصحافة والإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. السؤال موجه إلى السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ومتعلق بمهنة التمريض؛ هذه المهنة التي عرفت في الآونة الأخيرة تفهقرا كبيرا حتى ظن الجميع بأن الدولة قد تتخلى عن هذه المهنة، فهل هناك ما يوحي بذلك؟ أم أن الحكومة تسعى إلى تطوير هذه المهنة؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس، والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، ونظرا لعدد الأسئلة أحبذ الانتظار في مكاني لأجيب.

شكرا للسيد بلعباس بلعباس وأشكره على نشاطه الدائم في قطاع الصحة، لاحظنا حقيقة نقصا بخصوص التمريض أو ما يتعلق بشبه الطبي العام على مستوى التراب الوطني، ولكن في السنوات الأخيرة، أقول في السنوات الأخيرة، وبالأخص الخمس سنوات السابقة بذلت مجهودات جبارة جديدة سمحت لنا من رفع العدد، أولا فيما يتعلق بالتكوين في شبه الطبي، كونت الدولة حسب السنوات:

– سنة 2007: 2.032.

– سنة 2008: 3.486.

– سنة 2009: 4.014.

رئيس الجمهورية الذي أقر بعدم بناء أي إنجاز أو أية مؤسسة بدون تأطير أو تكوين، فلا نبني مؤسسة استشفائية إلا بعد أن نكون المؤطرين والتقنيين من البداية وكذا الأطباء على مستوى ولاية باتنة والذين حضرناهم الآن وخصصنا لهذا المركز 15 طبيا ومعينا وفق مناصب مالية مفتوحة، و 147 في شبه الطبي وهم كذلك معينون ومثبتون في الميزانية وأضفنا 06 من شبه الطبي متخصصين في مصلحة الأشعة، ولأنها قضية أشعة فقد تم تكوينهم من أجل الالتحاق بباتنة، وقبل عملية التجهيز التي تتطلب مدة 08 أو 09 أشهر قررت بالتنسيق مع الأساتذة الأطباء مصلحة (CPMC) أن نبدأ في باتنة أولا وفي هذا الثلاثي، بحيث نفتح مصلحة للعلاج الكيميائي (ONCOLOGIE) لتفادي انتظار تركيب أجهزة المعالجة بأشعة إكس (RADIOTHERAPIE) نفتح مصلحة رسمية للعلاج الكيميائي لأن الجميع يتوجه إلى قسنطينة من باتنة، من بسكرة ومن تبسة وسوق أهراس، والكل يتوجه نحو قسنطينة، وورقلة الآن هي في ناحية الجنوب الشرقي، ولهذا أنا أطمئن هؤلاء بأننا سوف نفتح هذه المصلحة في الثلاثي الحالي والمركز أقولها – حقيقة وبكل صراحة – هو مفخرة، مفخرة، وأنا مستعد لأي توضيح آخر فأنا تحت التصرف يا أخ عمار ومرحبا بكم، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، وأسأل السيد عمار ملاح هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد عمار ملاح:** ليس لي أي تعقيب، وشكرا لمعالي الوزير على هذه التوضيحات.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عمار ملاح، إذن الاقتناع حاصل برد السيد الوزير، ونبقى دائما في قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد بلعباس بلعباس لطرح سؤاله

– سنة 2010: 6.080.

– سنة 2011: 18.016.

وهذا ما يقارب 23628 في شبه الطبي في فترة الخمس سنوات الأخيرة، والآن بلغ العدد 21.107 بين سنتي 2011–2012 وهم في التكوين، وإن تكلمنا عن ولاية الجلفة وقد اعترف زميلك في المجلس الشعبي الوطني في الأسبوع الماضي بالمجهودات التي قامت بها الدولة على مستوى ولاية الجلفة فمن 5.000 تخرج في الدفعة الجديدة 450 فقط في ولاية الجلفة في شبه الطبي، وماقنا به السنة الماضية 2011 هو إنشاء معاهد عليا لتكوين شبه الطبي، أي 27 معهدا عليا للتكوين (المعاهد العليا) وللإشراف البيداغوجي من طرف التعليم العالي، لأننا طلبنا أن يكون (بكالوريا) + 5 ولم نبق في (بكالوريا) + 3 هؤلاء وإلى حد الآن اجتازوا مرحلة (LMD) ولكن إضافة إلى 27 معهدا عليا توجد المدارس الموجودة على مستوى التراب الوطني، وأضفنا تخصصات، وحسب هذه المعطيات منذ 2012 إلى 2015 سنصل إلى 10.000 تكوين في كل سنة مابين المعاهد العالية 27، والمدارس التكوينية الموجودة، لكي نحاول بقدر الإمكان تغطية العجز والنقص القوي الموجود في هذا الميدان، وشكرا للسيد رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد بلعباس بلعباس هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد بلعباس بلعباس:** أشكر سيدي رئيس الجلسة، وأشكر السيد الوزير على هذا التوضيح، ولكن – في الحقيقة – السؤال كان أبعد من ذلك، لأن قضية مهنة التمريض أو الممرض هي مهنة إنسانية قبل أن تكون وظيفية يفتات بها الممرض، وقد طرح السؤال من باب أن هناك البعض ممن هم في القطاع واتصلوا بنا بصفتنا نوابا على مستوى الولاية أو حتى على المستوى الوطني، من أجل تحديد موقف الحكومة من هذه المهنة وتطويرها وتفعيلها

وإعطائها دورها الحقيقي والفعال في المجتمع.  
(1) السؤال المطروح الآن – السيد الوزير – هو أنك وقدمت عددا كبيرا وضخما من التكوين ونحن نعتبر هذا مجهودا جبارا فيه أموال وأساتذة وتسخير للوقت، ولكن هل هذا العدد يساوي عدد الاحتياجات الموجودة في الميدان؟ وهل يغطيها فعلا؟ وماهي السنوات التي يمكن فيها تغطية هذا العدد الهائل؟

(2) يريد الممرضون نصا تنظيميا يحدد المهام التي تصل بينهم وبين الطبيب المعالج لتحديد المسؤوليات، لأن الطبيب يقوم بالعلاج أو التضميد أو الجراحة ويترك الممرض ينهي عمله، فالمسؤولية هنا على من تقع، فهل تقع على المريض؟ أم على الطبيب؟

(3) هذا النص التنظيمي أو القرار الصادر عن دائرتمك الوزارية يحدد المهام لتحديد المسؤوليات.

(4) في نظام شبه الطبي هناك ممرض متحصل على شهادة دولة الدرجة العاشرة، فيرتقي إلى الدرجة الحادية عشرة، ومساعد ممرض ينتقل من الدرجة الثامنة إلى الدرجة التاسعة ثم يصبح ممرضا رئيسيا، ماعدا الممرض المؤهل فإنه يبقى في الدرجة التاسعة ولا يرتقي، إذن يعتبر هذا إجحاف معمولا به في النظام الداخلي.

(5) يعاني الممرضون من منحة العدوى لأنها غير مطبقة وكذلك منحة المداومة أو أنهم يحصلون عليها في وقت متأخر دائما.

إذن – السيد الوزير – نحن أردنا أن تلتفت الحكومة لهذه الفئة المهمة من المجتمع، وتعطيها حقها حسب مردوديتها في المستشفيات، ونشكركم دائما على المجهودات المبذولة في القطاع وأنت قد ذكرت – السيد الوزير – أن زميلي بالمجلس الشعبي الوطني نائب وممثل عن ولاية الجلفة قد أقر بمجهودات الدولة، هذا أمر حقيقي، ولا يمكن لأي شخص نكرانه، فمجهودات الدولة موجودة بقوة ويمكن القول إنها موجودة على مستوى كل الوطن، ولكن ما ينقص هو التأطير اللازم، وبالمناسبة ندعوكم السيد الوزير لزيارة الولاية والوقوف على

عدة مصالِح صحية، وتبقى هناك إمكانية توسيعه نظرا للمساحة المحيطة به.

إلا أنه في جويلية 2007 تم تحويله إلى مؤسسة استشفائية عمومية، تحت مسؤولية المستشفى العسكري، إلى غاية 2010 تم تسليمها لوزارة الصحة بحضور وزير القطاع ومديرية الصحة على مستوى ولاية قسنطينة، حيث قامت هذه الأخيرة بفتح عدة مصالِح وتخصصات مع العلم أن التجهيزات الموجودة حاليا قديمة وأصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الصدأ وتوقف العمل بها.

سيدي الوزير،

في إطار إصلاح القطاع الصحي في الجزائر والذي أطلق عليه «المخطط التوجيهي للصحة في الجزائر» وهي عبارة عن إصلاحات مست عدة منشآت صحية لتحديث نظامها الصحي فضلا عن بناء منشآت أخرى.

وعليه أطرح السؤال التالي:

ماهو نصيب هذا المستشفى من هذه الإصلاحات؟ وماهي الإجراءات التي يجب أن تتخذها السلطة الوصية في هذا الإطار؟ علما أن المستشفى يغطي حاجيات 251.000 نسمة، أي البلدية المتواجد بها والبلديات المجاورة لها، وبما أن قطاع الصحة حساس وحيوي والمساس به يعني المساس بالمواطن وحياته مباشرة، الأمر الذي يعطي الصفة الاستعجالية للنظر في هذه القضية وذلك بالإسراع في تأهيلها وتكثيف وسائلها البشرية والمادية لتلبية حاجيات السكان.

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد كمال بلخير، والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا للسيد رئيس الجلسة، وشكرا للسيد كمال

الإيجابيات التي تكلمتم عنها، ثم رفع أو تدارك السلبيات الموجودة في القطاع وأشكركم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس والكلمة مجددا للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للرد على التعقيب.. لا يوجد رد فالسيد الوزير يوافق على تعقيب الأخ العضو. إذن نواصل ونبقى دائما مع قطاع الصحة ومع آخر سؤال شفوي للسيد كمال بلخير، فليفضل مشكورا.

**السيد كمال بلخير:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي موجه إلى السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا التالي نصه:

يعد قطاع الصحة من القطاعات الحساسة في الوطن، فهو يحتل مكانة معتبرة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية، تأكيدا على تطوير هذا القطاع بصفة شاملة ومستمرة، وذلك من أجل حماية أفضل ووقاية أحسن لصحة المواطنين.

السيد الوزير،

تم بناء مستشفى عسكري في بلدية ديدوش مراد بولاية قسنطينة سنة 1987، وهو يتربع على مساحة قدرها 14 هكتارا، يتسع لـ 240 سريرا، يضم

بلخير على هذا السؤال، الذي أجده - حقيقة - جد هام بخصوص مستشفى ديدوش مراد. السنة الماضية قررت وزارة الدفاع الوطني التخلي عن هذا المستشفى وقد استلمنا قرارها بصفة رسمية ولكنه كان في حالة يرثى لها. (1) جهاز السكانير غير صالح وكذا الأجهزة الأخرى، يوجد ما يمكن المحافظة عليه وسجلنا سنة 2010 مبلغ 250 مليون دينار، وأضفنا له سنة 2011 مبلغ 100 مليون دينار، أي ما يساوي 350 مليون دينار مخصصة للتجهيزات، ثم أضافت الدولة 100 مليون دينار أخرى؛ وبالتالي أصبح المبلغ الإجمالي 450 مليون دينار، أي 45 مليار سنتيم، فيما يتعلق بالوعاء التقني، وبهذا تم حل الأمور التي كانت معرقة إلى حد الآن والحمد لله، بعدما أصدر السيد رئيس الجمهورية قراراته المتعلقة بالتسهيلات مع اللجنة الوطنية للصفقات العمومية، بحيث تُعقد الصفقة بالتراضي البسيط مابين المتعاملين والولاية، وفي نفس الوقت تم تجهيز سيارتين للإسعاف متطورتين ومجهزتين بالطاقم الطبي، من أجل نقل المرضى.

لهذا المستشفى مكانة خاصة وقانون أساسي خاص ويوجد 06 على مستوى الوطن: هناك بوهران (HU) سنة 2003 الذي حولناه إلى مستشفى جامعي بطابع خاص، مؤسسة استشفائية ذات طابع خاص (EH)، لم يبق (EPA) الإداري، إذن يوجد (EH) في وهران و (EH) بعين تيموشنت سنة 2005 و (EH) بسكيكدة سنة 2006 و (EH) في عين العزل بسطيف سنة 2006، وعين الترك 2006 والآن ديدوش مراد 2010.

تسيير هذه المستشفيات يختلف عن التسيير العادي، لهذا يجب أن يتمتع المسيرين بتكوين خاص من أجل تسيير هذه المستشفيات؛ وفيما يتعلق بهذا المستشفى فإنه سمح لنا بتكوين المقيمين أي يكون ميدانا للتدريب ولا نرتكز فقط على المستشفى الجامعي، لقسنطينة الذي نجده مختنقا بسبب توافد المرضى إليه، فالمقيمون الذين يمرون بفترة تكوين لمدة 03 أو 05 أشهر

يلتحقون بمستشفى ديدوش مراد. توجد مصلحة للجراحة ومصلحة لجراحة العظام، بحيث في إطار محور الطريق الذي تحدث به حوادث مرور وبالتحديد ولاية سطيف. الطب الداخلي ومصلحة التوليد وطب النساء، طب الأطفال والاستعجالات الطبية الجراحية والتخدير والإنعاش والأشعة الطبية، كل هذه المصالح؛ وطلب مني تحويله إلى ملحق المستشفى الجامعي بقسنطينة، أنا أفضل أن يكون مستشفى ذا طابع خاص، وهذه المصالح وتساعدنا مع المستشفى الجامعي لقسنطينة، فيما يخص ميدان التدريب؛ مع الأسف الشديد لقد أرسلت فريقا من المفتشين إلى هناك منذ شهرين تقريبا، وما لاحظوه هناك هو وجوب إعادة النظر في البنية خاصة المقاطع الداخلية والترصيص، فالمكان كان مغلقا منذ ثلاث سنوات، لهذا يجب تصليحه هذه السنة، وقبل حلول 2012 سيكون جاهزا - إن شاء الله - وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد كمال بلخير هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد كمال بلخير:** السيد رئيس الجلسة، في البداية أشكر معالي الوزير على عناصر الرد التي جاء بها؛ ولكنني أؤكد مرة أخرى على ضرورة استغلال هذا المستشفى الحيوي وإمكانياته، لفائدة سكان المنطقة ومواطنيها الذين يعانون عجزا في الاستفادة من التغطية والتكفل الصحي الجيد.

كما أشير إلى أن هذه المؤسسة كانت في عهدها السابق مرفقا يأتيه الناس من عدة مناطق أخرى، وهو الدور الذي يبقى منتظرا في المستقبل، أملنا أن نحشد ونستغل جميع طاقاتنا وإمكانياتنا المادية والبشرية من أجل النهوض بهذه المؤسسة وترقية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

معالي الوزير، لا يسمح القانون للمدير بالتوقيع لأن المستشفى

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،  
زميلاتي، زملائي،  
الحضور الكريم.

سيادة رئيس الجلسة،

سؤالي يدور حول الأنترنت، الآن الكثير من  
العائلات الجزائرية ولربما السيد الوزير سيقدم لنا  
العدد بالتحديد، وبطبيعة الحال المؤسسات  
أصبحت تستخدم الأنترنت، فأصبحت جزءا مهما  
من حياتنا أو حياة المواطن في مجالات عدة: من  
أجل التعليم، الترفيه وخصوصا في مجال العمل  
أيضا.

لكن ما يلاحظ ورغم النشاط الكبير الموجود في  
هذا القطاع، فإن المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين  
- في بعض الأحيان - يشكون من نقص في  
التدفق العالي للأنترنت، وأحيانا من خلل  
الانقطاع؛ وبالتالي فهذه فرصة باعتبارنا  
متواجدين هنا من أجل رفع انشغالات المواطنين  
والمتعاملين وما يشعرون به إلى السيد ممثل  
الحكومة، ليقدم لنا الإجابة الحساسة - كما قلت -  
التي تمس حياة المواطنين؛ هذا هو سؤالي سيادة  
رئيس الجلسة وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد لزهاري  
بوزيد والكلمة للسيد وزير البريد وتكنولوجيات  
الإعلام والاتصال للرد على السؤال الشفوي،  
فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام  
والاتصال:** بسم الله والصلاة والسلام على أشرف  
الأنبياء.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة  
المحترمون،

زميلي وزير الصحة،  
السيدات والسادة رجال ونساء أسرة الإعلام،  
السيدات والسادة إدارات مجلس الأمة،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مصنف كمؤسسة تجارية؛ وبالتالي ليس لديه  
الحق في الإمضاء حاليا، وشكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد كمال بلخير  
والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد الوزير:** شكرا للسيد كمال بلخير، وأنا  
أشكر كل السيدات والسادة، لقد أمضيت معكم  
وقتا جد هام، وحظيت بالرد على خمسة أسئلة،  
إن منحت لي حصة الأسد والحمد لله.

طمأنت زميلي أخي السيد عمار بموقفي تجاه  
المؤسسة وأمام السيدات والسادة الأعضاء بكل  
احترام وتقدير فالعلاقات كانت دائما جيدة وتبقى  
جيدة مهما يقال هنا وهناك، لأنه والله لا تهزنا  
الرياح، لا عليه، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير،  
وبهذا يكون قطاع الصحة والسكان وإصلاح  
المستشفيات قد نال حصة الأسد - بالفعل - في  
هذه الجلسة، من حيث عدد الأسئلة الشفوية التي  
طرحت، وهذا ما يدل على العناية التي يوليها  
أعضاء المجلس لصحة المواطن والصحة العمومية  
بصفة عامة، ونتمنى مزيدا من تطوير هذا القطاع  
في كافة المستويات وبما يعود بالنفع الأكيد على  
الجميع، سواء كانوا مواطنين أو مستخدمين القطاع  
في البلاد ولربما هي واحدة من أمنيات السنة  
الميلادية 2012 إن شاء الله، فشكرا معالي الوزير.

ننتقل الآن إلى القطاع الأخير، وآخر سؤال  
شفوي مبرمج في هذه الجلسة، يتعلق بقطاع البريد  
وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وهو للسيد  
لزهاري بوزيد، فليتفضل مشكورا.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيدي رئيس  
الجلسة؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد وزير البريد والاتصال وتكنولوجيات  
الإعلام، ممثل الحكومة للإجابة على هذا السؤال؛  
السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

من نوع (ADSL)، ورغم هذا فإننا نعتقد أن هذه الجهود لم ترق إلى طموحاتنا الوطنية، خاصة إذا ما قارنا بلادنا مع البلدان المتقدمة في هذا المجال؛ ومن هنا يجري العمل على تدارك هذا التأخر، بفضل تنفيذ برنامج الجوائز الإلكترونية والذي يشكل في حد ذاته استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة، لتنفيذ السياسة الوطنية في مجال تعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال على نطاق واسع، الإدارة، المؤسسات الصناعية والاقتصادية وقطاعات أخرى بما فيها المرافق ذات الصلة بالمجتمع.

إذن، وفي ظل تنفيذ هذا البرنامج، فإن السرعة العالية والجد عالية للأنترنت أمر أساسي، لذا فإننا وضعنا استراتيجية نحن اليوم نقوم بتنفيذها على الجبهات التالية:

- التكنولوجيا.
- البنية التحتية.
- الجهد المالي.

1) الجانب التكنولوجي: وهو يتمثل في تغيير واستبدال النمط التكنولوجي القديم بنمط تكنولوجي حديث والمعروف بـ (MSAN) والذي يسمح بالاستفادة من السرعة العالية والجد عالية فضلا عن خدمات عدة على نفس الخط الهاتفي، سواء كانت خدمات الصوت أو الصورة أو المعطيات، وميدانيا فإننا نقوم بتبديل التجهيزات للوصول إلى الشبكة بتجهيزات الجديدة وحديثة؛ إن هذه التكنولوجيات الحديثة، سواء المسماة (MSAN) أو تلك المعروفة بـ (FTTX) الألياف البصرية التي تصل حتى البيت أو العمارة أو الرصيف، يصبح تدفق سريع ويصل إلى 100 ميقايبيت في الثانية، علما أن هذه التكنولوجية المسماة (FTTX) تستعمل خاصة من طرف المؤسسات الاقتصادية. وإضافة إلى تكنولوجيا (MSAN) و (FTTX) هناك تكنولوجيايات أخرى لتعميم السرعة العالية وجد عالية خاصة في المناطق المعزولة والمعتمدة على اللاسلكي مثل (WI MAX)، كما نعمل من جهة أخرى على إدخال وتعميم الجيل

أنا سعيد جدا بوجودي معكم في مجلسكم الموقر، وأشكركم جزيل الشكر على هذه الفرصة المتاحة لي لكي أقدم لكم بعض المعلومات الخاصة بالقطاع من خلال الرد على السؤال الشفوي الوجيه، الذي تفضل به الأخ السيد لزهارى بوزيد وهو مشكور، مستفسرا عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتعامل مع نقص السرعة في تدفق الأنترنت وانقطاعها في بعض الأحيان وعن الآجال المحددة للقضاء نهائيا على هذه الظاهرة.

لا بد أن نوضح أن قطاعنا ما فتئ يبذل جهودا مكثفة، لتوفير خدمة الأنترنت منذ أن كان الاعتماد فيه على النمط القديم إلى يومنا، وقد تكلفت هذه الجهود بتطور ملموس كميا ونوعيا، ولا ننسى أن التدفق العالي في الأنترنت لم يدخل بلادنا إلا في سنة 2005، بعد أن أدخل بالنمط التكنولوجي (ADSL)، واليوم فإننا نسجل 1 مليون مشترك فردي، بعدما كان العدد لا يتعدى 50.000، سنة 2006، وقبل (ADSL) كانت سرعة الأنترنت لا تفوق 50 كيلوبيت في الثانية، زيادة على هذا النوع من المشتركين، أي الأفراد، هناك كذلك مشتركون من وزارات ومؤسسات عمومية وإدارية وتكوينية ومؤسسات اقتصادية، هذا عن عدد المشتركين، لكن إذا احتسبنا عدد المستعملين للأنترنت بالمفهوم الحقيقي للكلمة، فهو اليوم ما بين 8 و10 ملايين مستعمل، أي ما يمثل نسبة 20% و30% من السكان، ويحتسب في هذا العدد أفراد كل أسرة يوجد عندها الأنترنت، على نحو متوسط 05 أفراد لكل عائلة، إضافة إلى المؤسسات التي يبلغ فيها عدد المستعملين عشرات الآلاف، والفضاءات الجماعية وعددها 1.500 فضاء، ومقاهي الأنترنت 2.500 مقهى، ويضاف إلى هذا 400 سكن جامعي والذي نسعى في الوقت الحاضر إلى إدخال نظام «WIFI» فيه وكذا الجامعات والمؤسسات التربوية من ثانويات وإكمائيات ومدارس وغير ذلك.

ومن الجهود التي بذلت منذ سنوات أخيرة، هو إنشاء منافذ ذات السرعة العالية والجد عالية والتي أصبح عددها يقارب 1 مليون و700 ألف منفذ

الثالث للنقل ذي السرعة العالية، سيساهم بتعميم التدفق العالي بشكل عام، خاصة في المناطق النائية والمعزولة، ونسعى إلى أن ينطلق تشغيل خدمات هذا الجيل للهاتف النقال، في نهاية السداسي الأول من سنة 2012.

(2) البنية التحتية: غير أن هذه التكنولوجيات الجديدة بما فيها (MSAN) لا يمكن وضعها وتعميمها للجميع وفي كل أنحاء التراب الوطني، إلا إذا استخدمت فيها عوض الكوابل النحاسية القديمة، كابلات من الألياف البصرية، ذلك لأن هذه الكوابل النحاسية استعملت في الأصل لتوفير الهاتف، كما أنها ليست صالحة لنقل أحجام ضخمة من المعلومات، بل هي تسمح بتوزيع الأنترنت عندما تكون لها خصوصيات معينة وعلى مسافات قصيرة. ومن هنا وإلى جانب الجهد التكنولوجي، انطلقنا في عملية تعزيز البنية التحتية لشبكة الألياف البصرية، وهنا أدعوكم لتتصوروا الجهود التي هي اليوم مطلوبة، حتى نكسب هذا الرهان المتمثل ليس في تطوير الشبكة من خلال استبدال كوابل النحاس القديمة بالألياف البصرية، بل وأيضا تعميمها لكل المواطنين وتوسيعها في كل أنحاء الوطن الشاسع.

ومن بين الجهود التي نبذلها لكسب هذا الرهان، تدعيم الشبكة الأساسية الوطنية العمومية والمسماة (BACKBONE NATIONAL) بإقامة شبكات وحلقات محلية على مستوى الولايات وتوسيع الوصلات التي تربط التجهيزات كلما استدعت الضرورة ذلك. وللإشارة فإننا نعمل حتى نعم ربط كل البلديات وكل التجمعات السكنية التي يفوق عدد سكانها 2.000 مواطن بالألياف البصرية، يوجد تأخر ببعض الولايات فيما يخص الربط وبدون ربط هذه البلديات والتجمعات السكانية بالألياف البصرية، لا يمكن إدخال هذه التكنولوجيات الحديثة، إذن لا يمكن توفير الأنترنت ذي التدفق السريع والسريع جدا.

كما تم تعزيز الشبكة العمومية الدولية أو ما يسمى (BACKBONE INTERNATIONAL)

بتشغيل خطوط بحرية لربط البلاد بأوروبا. يوجد الآن خطان الأول يربط عنابة بمرسيليا، والثاني يربط الجزائر العاصمة ببالما، ويوجد كذلك مشروع انطلقنا في إنجازه نأمل أن ينتهي سنة 2012 ويربط مدينة وهران بمدينة فالنسيا بإسبانيا، حتى نزيد في قدرة ربط الشبكة الوطنية بالشبكات العالمية من جهة؛ ومن جهة أخرى، حتى نؤمن الشبكة، حتى وإذا كان يوجد خلل أي قطع كابل من الكوابل كما حدث سنة 2008 حيث حصل عطب في كابل الألياف البصرية ما بين عنابة ومارسيليا، عرفنا خلاله بعض المشاكل.

وفي سنة 2003 بعدما حدث زلزال بومرداس والجزائر العاصمة أصبحت العاصمة تقريبا منعزلة فيما يخص ربطها بالعالم، ولهذا قررت الدولة إنجاز كابل للألياف البصرية يربط وهران بفالنسيا بإسبانيا، وبهذا الكابل سنزيد في قدرات ربط الجزائر ببقية العالم.

وفي هذا المجال، ولتحسين نوعية تدفق الأنترنت الدولي من وإلى الجزائر، قامت اتصالات الجزائر بإنجاز نقطة حضور في أوروبا، لأنه عندما تكون هناك مكالمات أو ربط الشبكات الجزائرية بشبكات في العالم كنا نمر بمتعاملين أجنبي، خاصة في أوروبا لكننا الآن قررنا فتح نقطة أو ما يسمى بنقطة تواجد توصل الجزائر بمرسيليا، حتى تكون نقطة محورية لكل المكالمات والاتصالات وكذا تبادل المعلومات بين الجزائر وبقية أوروبا، البداية كانت بمرسيليا وعندما ننتهي من عملية ربط وهران بفالنسيا سنفتح كذلك نقطة تواجد في إسبانيا.

ولابد أن أشير في هذا الصدد إلى أن طاقة الشبكة الأساسية الدولية انتقلت - يعني قدرات ربط الجزائر بالعالم، أي الشبكة العالمية - أقول انتقلت من 12 جيقابيت في الثانية سنة 2008 إلى 27 جيقابيت سنة 2009، ثم إلى 35 جيقابيت سنة 2010، لتصل في أوت من سنة 2011 إلى 67 جيقابيت في الثانية، وهذا ما يشكل تطورا بنسبة 100% سنويا. بهذا الحجم من الطاقة في قدرات التبادل، أصبحت

وإيصال الأنترنت إلى مختلف القطاعات، بما في ذلك الفضاءات الجماعية ودور الثقافة والمؤسسات التربوية من ثانويات وإكماليات ومدارس وغيرها، وذلك عن طريق التمويل من طرف الوزارة ومن خلال صندوق استعمال وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمسمى (FAUDTIC)، والمبلغ المالي الحالي الموجود بالصندوق هو 06 ملايين دينار.

أشرت إلى مساهمة الجماعات المحلية والولايات في تدعيم مساعدة اتصالات الجزائر لفتح قنوات، لأن عملية وضع الألياف البصرية تتطلب أعمالاً في الهندسة المدنية، فالعديد من البلديات والولايات والمنتخبين، هم الآن بصدد تدعيم الاقتصاد الجزائري ومما يساعد في فتح قنوات اتصالات الجزائر لوضع الكوابل والألياف البصرية، حتى نسرّع من هذه العملية ونخفف - كما تعلمون - في تكلفة هذه العملية.

ومن الجهود التي تجدر الإشارة إلى ذكرها، ما يقوم به المتعاملون في مجال الهاتف الثابت والنقال من استثمار لإدخال تكنولوجيات جديدة وكذا تحسين شبكة الأنترنت، وخاصة للمرور إلى الجيل الثالث أو أكثر.

أيتها السيدات الفضليات،  
أيها السادة الأفاضل،

إن تعميم الأنترنت ذي السرعة العالية، 4 ميغابايت وأكثر، والجد العالية أي ما يزيد عن 4 ميغابايت في الثانية وحتى 10 ميغابايت، وفائقة السرعة أي التي تزيد عن 20 ميغابايت، في كافة أنحاء التراب الوطني ولجميع المواطنين، بما يحقق نسبة إيصاله إلى 90% من العائلات، إضافة إلى جميع المؤسسات العمومية والاقتصادية والتي ستصل فيها النسبة - إن شاء الله - إلى 100%، أمر يتطلب تجنيد كل الطاقات الوطنية بما في ذلك إسهام هيئات ومؤسسات الدولة في تطوير البنية التحتية، التي تبلغ نسبة تكاليف الهندسة المدنية المخصصة لها 70% من تكاليف وضع كوابل البنية التحتية. ورغم أن هذه العملية مكلفة وطويلة المدى فهي

الجزائر بخصوص ربطها بالعالم في مستوى الدول المتطورة، ونحن نرى هذا من خلال ما يوجد بالأنترنت من 67 جيقايت، يعني لدينا قدرات هامة، الآن وكما تفضل السيد لزهاري، السؤال كيف تطور الشبكة الوطنية؟ وكيف نوسع إيصال شبكة الأنترنت إلى كل المواطنين في كل المناطق وهذا يعتبر عملاً هاماً جداً؟

أما بالنسبة لتحسين نوعية شبكة الأنترنت المحلية لمختلف متعاملي خدمات الأنترنت السلكي واللاسلكي، فسيتم إجراء عملية ترابطها المحلي بهدف عقلنة استعمال موارد التراسل.

الآن كل شبكة سواء كانت قطاعية أو جهوية أو تابعة للقطاع الخاص يمكن أن تكون مرتبطة مباشرة مع العالم، أي مع الأنترنت في العالم، بدون أن يكون بها ربط بشبكة أخرى جزائرية، لهذا انطلقنا حتى نخلق نوعاً من الأنترنت الجزائري، أي أن نقوم بربط كل الشبكات القطاعية أو الجهوية أو المؤسسات في نقطة موحدة وهي معروفة لدى الإخوة المختصين بما يسمى (JKS) وهي أرضية أو قاعدة تبادل فهي نقطة تبادل وربط ما بين كل الشبكات الجزائرية وبهذه العملية سنعمل على عقلنة استعمال الخطوط الدولية.

عندما يكون ربط بموقع (Web) لشبكة جزائرية، الآن وفي بعض الحالات نصل إلى أوروبا ونرجع إلى هذا الموقع الموجود بالجزائر، وبرنامج هذه العملية سنوفر استعمال الخط الدولي وسنعمل حتى يكون تحسين الخدمة على المستوى الوطني. (3) الجانب الثالث وهو الجانب المالي: يتمثل في تدعيم السلطات العمومية لاتصالات الجزائر حتى ترافقها في الاستفادة من قروض بفوائد معقولة من أجل تأهيل شبكة اتصال الأنترنت والاستبدال التدريجي لـ 04 ملايين تجهيز أو أجهزة قديمة للمشاركين بمعدل 900.000 خط مجدد سنوياً وتركيب 02 مليون من التجهيزات الجديدة.

كما يتمثل هذا الجهد في مساهمة الولايات والجماعات المحلية في عملية شق القنوات لوضع كوابل الألياف البصرية، ويضاف إلى هذا التمويل



باستمرار، مع التطلع إلى ما يحدث من مستجدات في هذا المجال.

وأخيرا، مرة أخرى أشكر السيد الفاضل، الأستاذ زهاري بوزيد، على فتحه المجال لي لأتناول هذا الموضوع الحيوي، أود أن أعتنم الفرصة لأعبر عن ارتياحي للقرار الذي اتخذته مجلس الوزراء بتاريخ 18 ديسمبر 2011، والقاضي بتعجيل وتيرة وضع السرعة الفائقة، من خلال وضع مخطط لتعجيل تطبيق البرامج التنموية للاستفادة من الأنترنت ذي السرعة العالية والجد العالية.

في الأخير، أشكركم على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد زهاري بوزيد هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد زهاري بوزيد:** أنا أريد فقط أن أشكر السيد الوزير شكرا جزيلا على التفاصيل الكبيرة التي قدمها وليس لدي أية إضافة وأشكركم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد زهاري بوزيد، والكلمة مجددا للسيد الوزير، إن أراد؟ إذن، بارك الله فيك، أظن أن الكلمة كانت واضحة بالنسبة لهذا القطاع وآفاقه.

وبهذا نكون - سيداتي، سادتي - قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الردود عليها.

أشكر السيدة والسادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، والشكر موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة؛ شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة  
والدقيقة الخامسة ظهرا**

تتطلب تعبئة وطنية شاملة لكل القطاعات بما فيها المجموعات المحلية والولايات، إلا أنها اليوم جد ضرورية ويكفيها قولاً في هذا الصدد إن استخدام الأنترنت ذي السرعة العالية لم يعد يعتبر حاجة من الحاجات الأساسية فقط، بل أصبح يعتبر من طرف الاتحاد الدولي للاتصالات وبعض الدول المتقدمة، حقا إنسانيا من الحقوق الخمسة إلى جانب الماء والطاقة والصحة والتغذية.

لقد كسبت الجزائر الرهانات الصعبة في إيصال الكهرباء والغاز والماء للمواطنين حيثما كانوا، فما بالنا بهذا الرهان الأقل صعوبة وهو إيصال كوابل الألياف البصرية في كل أنحاء القطر، شمالا وجنوبا ووسطا وشرقا وغربا.

هذا، وعن الاستفسار الخاص بالأجال المحددة للقضاء نهائيا على ضعف تدفق الأنترنت، فإننا نأمل أن توفر خدمات الأنترنت بنوعية مقبولة وتدفق عال تدريجيا، أينما وضعت هذه التكنولوجيات وانتهاء هذه المرحلة الأولى في نهاية 2014 إن شاء الله؛ وللعلم فإن عملية تحديث البنية التحتية وإدخال هذه التكنولوجيات الحديثة انطلقت في نهاية 2009، وقد استفادت منها العملية أساسا خمس ولايات وهي: الجزائر ووهران وقسنطينة وسطيف والشلف.

كما استفادت بعض الولايات الأخرى من هذه التكنولوجيات أي تكنولوجيات (MSAN) بنسبة محدودة كولايات ورقلة وتلمسان ومستغانم وبسكرة وعنابة... إلخ.

وطالما أن الطلب على الأنترنت يتزايد بشكل مستمر، خاصة مع ازدياد الحاجة الاجتماعية والاقتصادية إليه، فستواصل الجهود من أجل الزيادة في تدفق سرعة الأنترنت من سرعة عالية إلى جد عالية فالسرعة الفائقة، وبالرغم من أننا نتطلع إلى إيصال الأنترنت ذي السرعة العالية في آفاق 2014 إلا أنه يحتمل أن تكون الحاجة إلى السرعة الجد العالية في نهاية 2015.

وفضلا عن هذا، فإن كل زمان يفرز أنماطا تكنولوجية جديدة، مما يتطلب مواكبة هذا التطور

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 13 ربيع الأول 1433

الموافق 05 فيفري 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587